كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

UNIVERSITE SETIF2
جامعة لمين دباغين سطيف 02

مطبوعة الدعم البيداغوجي

فلسفة سياسية

سنة ثالثة ليسانس فلسفة

LMD

تأليف: نصر الله عبد الفراج

السنة الجامعية: 2024-2025

وحدة التعليم: الاستكشافية

المادة: المادة الاختيارية

الرصيد: 2

المعامل: 1

أهداف التعليم:

(ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة، في ثلاثة أسطر على الأكثر)

دفع الطالب إلى اختيار مادة من بين أربع مواد، لمعرفة توجهاته وقدراته الفكرية.

المعارف المسبقة المطلوبة:

(وصف مختصر للمعرفة المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر)

يجب أن يمتلك الطالب رصيد مهما من الثقافة العامة وأن يكون ملما بتاريخ الفلسفة العامة

محتوى المادة:

المادة إ 1- الفلسفة السياسية

- تعريف السياسة، موضع الفلسفة السياسية، منهجها.
- الفكر السياسي في الفكر الشرقي (كونفوشيوس أنموذجا)
- الفلسفة السياسية في اليونان

1-المدرسة السفسطائية.

2-المدينة الفاضلة عند أفلاطون.

3- الدولة والسياسة عند أرسطو.

- الفكر السياسي الروماني (شيشرون)
- الفكر السياسي المسيحي (سان أوغستين)
- الفكر السياسي في الإسلام (إخوان الصفا، الفارابي، غبن باجة، ابن رشد)
- الفكر السياسي في العصر الحديث

1- نظريات العقد الاجتماعي (هوبس، لوك، روسو)

2- الفلسفة السياسية عند هيجل.

3- الفلسفة السياسية عند ماركس.

4- الفلسفة السياسية عند باروخ سبينوزا.

- قضايا الفلسفة السياسية المعاصرة

1- الدولة والأمة

2- أنظمة الحكم

3- القانون وحقوق الأفراد.

5- المواطنة والعولمة.

6- الحرب والسلم.....

المادة إ2 – فلسفة الأخلاق

- تعريف فلسفة الأخلاق.
- مجالاتها وقضاياها.
- إشكالاتها وآلياتها.
- الاتجاهات الأخلاقية الكبرى (المثالي، العقلي، البرغماتي، المادي، الإسلامي، .....)
- أزمة القيم.
- مستقبل القيم.
- الأخلاق والسياسية....

المادة إ 3– الفلسفة ومبادئ حقوق الإنسان.

- مدخل لفلسفة الحق.
- جدلية الحق والواجب.
- الحق الطبيعي.
- الحق الإلهي.
- الحق المدني.
- فلسفة الحق عند المفكرين المحدثين (كانط، هيجل، ماركس، ...)
- فلسفة الحق المعاصرة (نيتشه، ....)
- فلسفة الحق وإشكالية المواطنة.
- الفلسفة وحقوق الإنسان.

مقدمة

في طبيعة العلاقة بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية:

تُعتبر الفلسفة السياسية واحدة من أقدم وأهم فروع الفلسفة، حيث تركّز على دراسة المفاهيم الأساسية التي تُشكّل أساس الحياة السياسية والاجتماعية، مثل السلطة، الدولة، العدالة، الحقوق، الواجبات، الحرية، المساواة، والقانون. منذ نشأتها، سعت الفلسفة السياسية إلى فهم طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين الحاكم والمحكوم، وإلى طرح أسئلة جوهرية حول كيفية تنظيم المجتمعات البشرية بشكل عادل وفعّال. كما تسعى إلى تحليل النظم السياسية القائمة وتقييمها، واقتراح بدائل لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الحريات الفردية.

الجذور التاريخية للفلسفة السياسية

تعود جذور الفلسفة السياسية إلى العصور القديمة، حيث بدأت مع فلاسفة اليونان الذين حاولوا فهم طبيعة الحكم العادل وعلاقة الفرد بالدولة. أفلاطون، في كتابه الشهير "الجمهورية"، قدم رؤية مثالية للمدينة الفاضلة التي يحكمها الفلاسفة، معتبرًا أن الحكمة والفضيلة هما الأساس لحكم عادل. أما أرسطو، في كتابه "السياسة"، فقد ركز على دراسة الأنظمة السياسية الواقعية، مثل الديمقراطية والأرستقراطية والملكية، وطرح فكرة أن العدالة تعني منح كل فرد ما يستحقه وفقًا لطبيعته ومساهمته في المجتمع.

في العصور الوسطى، تأثرت الفلسفة السياسية بالفكر المسيحي، حيث حاول فلاسفة مثل أوغسطينوس وتوما الأكويني التوفيق بين التعاليم الدينية والمفاهيم السياسية. ومع دخول عصر النهضة والتنوير، شهدت الفلسفة السياسية تحولات كبيرة، حيث ظهرت نظريات جديدة حول طبيعة السلطة والحقوق الفردية. توماس هوبز، في كتابه "اللفياثان"، قدم فكرة "العقد الاجتماعي"، حيث يتنازل الأفراد عن بعض حرياتهم مقابل حماية الدولة لهم من الفوضى. جون لوك، من جهته، أكد على حقوق الأفراد الطبيعية، مثل الحياة والحرية والملكية، واعتبر أن دور الدولة هو حماية هذه الحقوق. أما جان جاك روسو، فقد رأى أن العقد الاجتماعي يجب أن يعكس الإرادة العامة للشعب، مما يؤسس لفكرة الديمقراطية الحديثة.

الفلسفة السياسية في العصر الحديث

في القرنين التاسع عشر والعشرين، تطورت الفلسفة السياسية بشكل كبير مع ظهور مفكرين مثل كارل ماركس، الذي انتقد النظام الرأسمالي ودعا إلى إقامة مجتمع اشتراكي خالٍ من الطبقات،

وجون ستيوارت ميل، الذي دافع عن الحريات الفردية وضرورة حماية حقوق الأقليات. كما شهدت الفلسفة السياسية نقاشات حول طبيعة العدالة والمساواة، حيث قدم جون رولز، في كتابه "نظرية العدالة"، مفهوم "العدالة كإنصاف"، الذي يعتمد على مبدأي الحرية والمساواة في توزيع الموارد. من ناحية أخرى، انتقد روبرت نوزيك فكرة العدالة التوزيعية، مؤكدًا على أهمية حقوق الملكية الفردية ورفض تدخل الدولة في توزيع الثروة.

المفاهيم الأساسية في الفلسفة السياسية

1. السلطة :تُعتبر السلطة أحد المفاهيم المركزية في الفلسفة السياسية، حيث يتم دراسة مصادرها، حدودها، وشرعيتها. تُطرح أسئلة مثل: من أين تستمد السلطة شرعيتها؟ وما هي حدود سلطة الدولة على الأفراد؟
2. العدالة :تُعدّ العدالة من أهم القضايا التي تناقشها الفلسفة السياسية، حيث يتم تحليل معايير توزيع الموارد والفرص بشكل عادل بين أفراد المجتمع. هل العدالة تعني المساواة المطلقة، أم أنها تعني منح كل فرد ما يستحقه؟
3. الحقوق والواجبات :تبحث الفلسفة السياسية في طبيعة الحقوق الفردية، مثل الحق في الحياة، الحرية، والملكية، وكذلك الواجبات التي تقع على عاتق الأفراد تجاه المجتمع والدولة.
4. الدولة :يتم دراسة طبيعة الدولة، وظائفها، وحدود سلطتها. ما هو الدور الأمثل للدولة؟ وهل يجب أن تتدخل في حياة الأفراد، أم أن دورها يقتصر على حماية الحقوق الأساسية؟
5. الحرية :تُعتبر الحرية قيمة أساسية في الفلسفة السياسية، حيث يتم تحليل طبيعتها وحدودها. هل الحرية تعني القدرة على فعل ما نريد دون قيود، أم أنها مرتبطة باحترام حقوق الآخرين؟
6. المساواة :تُناقش الفلسفة السياسية مفهوم المساواة، سواء كانت مساواة في الحقوق، الفرص، أو النتائج. كيف يمكن تحقيق المساواة في مجتمع تتفاوت فيه القدرات والموارد؟

المدارس الفكرية الرئيسية في الفلسفة السياسية

1. الليبرالية :تُركّز الليبرالية على حماية الحريات الفردية وضمان حقوق الإنسان، مع الحد من تدخل الدولة في حياة الأفراد. من أبرز مفكريها جون لوك وجون ستيوارت ميل.

2. الاشتراكية :تدعو الاشتراكية إلى تقليل الفوارق الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الموارد بشكل عادل. كارل ماركس هو أحد أبرز ممثلي هذا التيار.
3. الليبرتارية :تؤكد الليبرتارية على أهمية الحرية الفردية ورفض تدخل الدولة في الاقتصاد وحياة الأفراد. روبرت نوزيك هو أحد أبرز ممثلي هذا التيار.
4. الواقعية السياسية :تُركّز الواقعية على دراسة السلطة والصراع في العلاقات الدولية، مع التشكيك في إمكانية تحقيق العدالة العالمية. نيكولو مكيافيلي وهانز مورغنثاو من أبرز ممثلي هذا التيار.

أهمية الفلسفة السياسية

تُساهم الفلسفة السياسية في تشكيل رؤىً وأفكارٍ تساعد على فهم التحديات التي تواجه المجتمعات البشرية، مثل عدم المساواة، الصراعات، وحماية الحريات الفردية. من خلال تحليل المفاهيم الأساسية والنظم السياسية، تقدم الفلسفة السياسية إطارًا فكريًا لبناء مجتمعات أكثر عدلاً واستقرارًا. كما أنها تُشكّل أساسًا للنقاشات المعاصرة حول قضايا مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، ودور الدولة في عصر العولمة.

في النهاية، تُعتبر الفلسفة السياسية جسرًا بين النظرية والتطبيق، حيث تسعى إلى تحويل الأفكار المجردة إلى حلول عملية لمشكلات العالم الحقيقي، مما يجعلها أداةً قويةً لفهم وتغيير الواقع السياسي والاجتماعي.

أهم الفروقات

تُعتبر الفلسفة السياسية والعلوم السياسية مجالين متقاربين ولكنهما يختلفان في المنهجية والأهداف والتركيز. بينما تبحث الفلسفة السياسية في الأسس النظرية والمفاهيمية للسياسة، تركز العلوم السياسية على دراسة الظواهر السياسية بشكل تجريبي وتحليلي. ومع ذلك، هناك تداخلات مهمة بينهما، حيث يمكن للفلسفة السياسية أن تقدم إطارًا نظريًا لفهم الظواهر التي تدرسها العلوم السياسية، بينما يمكن للعلوم السياسية أن توفر بيانات وتجارب واقعية تُغني النظريات الفلسفية. فيما يلي توضيح لأهم التداخلات والفروقات بينهما:

الفروقات بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية

1. المنهجية والأسلوب:

- الفلسفة السياسية :تعتمد على التحليل النظري والمفاهيمي، وتستخدم المنهجية الفلسفية القائمة على التفكير المجرد، الاستدلال المنطقي، والنقاش النظري. تُركّز على طرح الأسئلة الأساسية حول طبيعة العدالة، السلطة، الحرية، والدولة.
- العلوم السياسية :تعتمد على المنهجية العلمية، بما في ذلك التحليل الكمي، الدراسات التجريبية، والتحليل الإحصائي. تُركّز على دراسة الظواهر السياسية الواقعية، مثل الانتخابات، الأحزاب السياسية، العلاقات الدولية، وسلوك الناخبين.

2. الأهداف:

- الفلسفة السياسية :تهدف إلى فهم وتقييم المفاهيم والقيم السياسية، مثل العدالة، الحرية، والمساواة. تسعى إلى تطوير نظريات وأفكار تساعد على بناء مجتمعات عادلة وفعّالة.
- العلوم السياسية :تهدف إلى فهم وتحليل الظواهر السياسية كما هي في الواقع، وتقديم تفسيرات وتوقعات حول السلوك السياسي والعمليات السياسية.

3. التركيز:

- الفلسفة السياسية :تركّز على الأسئلة المعيارية (ما يجب أن يكون)، مثل: ما هي الحكومة العادلة؟ ما هي حدود الحرية الفردية؟ كيف يجب توزيع الموارد في المجتمع؟
- العلوم السياسية :تركّز على الأسئلة الوصفية والتفسيرية (ما هو كائن)، مثل: كيف تعمل الأنظمة الانتخابية؟ ما هي عوامل نجاح الأحزاب السياسية؟ كيف تؤثر العولمة على السياسة المحلية؟

4. الزمنية:

- الفلسفة السياسية :غالبًا ما تكون ذات طابع تأملي وتاريخي، حيث تعود إلى أفكار الفلاسفة القدماء مثل أفلاطون وأرسطو، وتستمر في تطويرها في ضوء التحديات المعاصرة.
- العلوم السياسية :تركّز على الحاضر والمستقبل، حيث تحاول فهم الظواهر السياسية الحالية وتقديم حلول عملية للمشكلات السياسية الراهنة.

التداخلات بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية

1. الإطار النظري:

- تُقدّم الفلسفة السياسية الإطار النظري والمفاهيمي الذي يمكن أن تستند إليه العلوم السياسية. على سبيل المثال، نظريات العدالة التي طرحها جون رولز أو روبرت نوزيك تُستخدم كأساس لفهم قضايا مثل توزيع الثروة والمساواة الاجتماعية في الدراسات السياسية.

2. التأثير المتبادل:

- يمكن للعلوم السياسية أن تُغني الفلسفة السياسية من خلال تقديم بيانات وتجارب واقعية تُثري النقاشات النظرية. على سبيل المثال، دراسات حول تأثير الفقر على المشاركة السياسية يمكن أن تُغني النقاشات الفلسفية حول العدالة الاجتماعية.

3. القضايا المشتركة:

- هناك قضايا تتداخل فيها الفلسفة السياسية مع العلوم السياسية، مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن للفلسفة السياسية أن تطرح أسئلة حول طبيعة الديمقراطية المثالية، بينما تدرس العلوم السياسية كيفية عمل الديمقراطيات في الواقع.

4. التطبيقات العملية:

- تُساهم الفلسفة السياسية في تشكيل السياسات العامة من خلال تقديم مبادئ أخلاقية وسياسية، بينما تُقدّم العلوم السياسية أدوات لتحليل وتقييم فعالية هذه السياسات. على سبيل المثال، يمكن للفلسفة السياسية أن تطرح مبادئ حول العدالة التوزيعية، بينما تدرس العلوم السياسية كيفية تطبيق هذه المبادئ في برامج الرعاية الاجتماعية.

5. النقد والتقييم:

- تُقدّم الفلسفة السياسية أدوات نقدية لتقييم النظم السياسية والممارسات السياسية، بينما تُقدّم العلوم السياسية تحليلات واقعية تساعد على فهم مدى فعالية هذه النظم والممارسات .

أمثلة على التداخلات والفروقات

[1] كريستيان دو لا كومباني: الفلسفة السياسية اليوم. أفكار مجادلات رهانات، تر: نبيل سعد، الناشر: علي مولا، الصفحات 15-16-17 وما يليها.

1. العدالة الاجتماعية:

- الفلسفة السياسية :تطرح أسئلة معيارية مثل: ما هي العدالة؟ كيف يجب توزيع الموارد في المجتمع؟
- العلوم السياسية :تدرس كيفية تطبيق سياسات العدالة الاجتماعية في الواقع، وتقييم تأثيرها على الفقر وعدم المساواة.

2. الديمقراطية:

- الفلسفة السياسية :تبحث في الأسس النظرية للديمقراطية، مثل شرعية الحكم الشعبي وحقوق الأفراد.
- العلوم السياسية :تدرس كيفية عمل الأنظمة الديمقراطية، مثل الانتخابات، الأحزاب السياسية، ومشاركة المواطنين.

3. السلطة:

- الفلسفة السياسية :تبحث في طبيعة السلطة وشرعيتها، مثل: من أين تستمد السلطة شرعيتها؟
- العلوم السياسية :تدرس كيفية ممارسة السلطة في الواقع، مثل تأثير النخب السياسية أو دور المؤسسات في صنع القرار

[1] ليو شتراوس وجوزيف كروسبي: تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم: إمام عبد الفتاح، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المجلس العالمي للثقافة، القاهرة، 2005، ص15-16.

محاضرة 1: معالم الفلسفة السياسية في الفكر الشرقي القديم

تمهيد:

الفلسفة السياسية في الفكر الشرقي القديم ارتكزت على مبادئ الأخلاق، العدالة، والتناغم الاجتماعي. في **الصين**، أكدت الكونفوشيوسية على أهمية الحاكم الفاضل، الذي يحكم بالمثال الأخلاقي وليس بالقوة، بينما دعت الطاوية إلى حكم غير متدخل يتبع الطبيعة. في **الهند**، ركزت الهندوسية على مفهوم **الدهارما** (الواجب الأخلاقي)، وكان الملك مسؤولًا عن حفظ العدل، بينما شددت البوذية على الحاكم المستنير الذي يعمل لرفاهية الجميع. في **فارس**، ارتكز الحكم على فكرة الملك المفوض من الإله، وكان العدل من القيم الأساسية في الزرادشتية. أما في **مصر القديمة**، فقد اعتُبر الفرعون إلهًا على الأرض، مسؤولًا عن تحقيق **ماعت** (العدل والنظام الكوني). بشكل عام، ركز الفكر الشرقي القديم على الحاكم العادل، الانسجام بين السياسة والدين، وضرورة تحقيق الاستقرار والعدالة لضمان رفاهية المجتمع.

كونفوشيوس

يعد كونفوشيوس (551–479 ق.م) أحد أبرز الفلاسفة والمفكرين في التاريخ الصيني، حيث أثرت آراؤه في السياسة والحكم على الحضارة الصينية لقرون. شكلت تعاليمه أساس الفلسفة الكونفوشيوسية، التي ركزت على الأخلاق، الحُكم الرشيد، والتناغم الاجتماعي.

1. مفهوم الحاكم الفاضل

أكد كونفوشيوس على أن الحاكم المثالي يجب أن يكون نموذجًا للأخلاق والفضيلة، وليس مجرد شخص يمتلك السلطة. كان يعتقد أن الحاكم يجب أن يتحلى بصفات مثل الرحمة، الحكمة، والتواضع، حيث يكون قدوة لشعبه، فيتبعونه طواعية دون الحاجة إلى القمع أو القوة. واعتبر أن

السلطة الحقيقية تأتي من "**التفويض السماوي**"، وهو مفهوم يعني أن الحاكم يجب أن يكون عادلاً وإلا سيفقد شرعيته[1].

.2أهمية الأخلاق في الحكم

رأى كونفوشيوس أن الأخلاق هي أساس الحكم الصالح. فقد دعا إلى تطبيق "**لي** (Lǐ) "وهي مجموعة من القواعد الطقوسية والأخلاقية التي تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية، و**"رن **" (Rén)التي تعني الإنسانية والرحمة، معتبرًا أن الحاكم يجب أن يتعامل مع رعيته بروح الأبوة والمودة.

.3رفض الحكم بالقوة

عارض كونفوشيوس فكرة الحكم القائم على القوانين الصارمة والعقوبات القاسية، إذ كان يرى أن أفضل طريقة للحكم هي الإقناع بالمثال الحسن وليس بالإكراه. فقد قال: "إذا قاد الحاكم شعبه بالقوانين وعاقبهم بالعقوبات، فسيتجنبونه دون الشعور بالخجل. ولكن إذا قادهم بالفضيلة ونظمهم بالآداب، فسيكتسبون الشعور بالخجل وسيتصرفون بشكل صحيح طواعية."

.4أهمية التعليم في السياسة

اعتبر كونفوشيوس أن التعليم هو المفتاح لإعداد الحكام الصالحين والمسؤولين الأكفاء. وشدد على ضرورة تدريب المسؤولين الحكوميين على الأخلاق، الحكمة، والعدالة، بدلًا من الاعتماد فقط على الوراثة في تولي المناصب. وبهذا، قدم رؤية متقدمة تدعو إلى meritocracy (حكم الجدارة)، حيث يجب أن تُمنح المناصب لمن يستحقها أخلاقيًا ومعرفيًا.

.5دور الأسرة كنموذج للحكم

كان كونفوشيوس يرى أن المجتمع يجب أن يُدار بنفس القيم التي تحكم الأسرة، حيث يكون الحاكم مثل الأب والشعب مثل الأبناء. إذا تصرف الحاكم بعدالة ورحمة، فسيطيعه الشعب كما يطيع الأبناء والدهم. من هنا، فإن الأخلاق الأسرية شكلت نموذجًا للحكم الجيد[2].

.6السياسة والتوافق الاجتماعي

[1] هالة أبو الفتوح أحمد: فلسفة الأخلاق والسياسة، المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ص33.

[2] المرجع السابق، ص35.

آمن كونفوشيوس بأن الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التوافق الاجتماعي والانسجام بين الطبقات المختلفة. فقد دعا إلى احترام التقاليد والتدرج الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه شجع الحاكم على تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع رعيته.

المحاضرة 2: الفلسفة السياسية في العصر اليوناني.

تمهيد:

تعتبر الفلسفة السياسية في العصر اليوناني الأساس الذي قامت عليه الكثير من الأفكار والنظريات السياسية اللاحقة. اذ تميزت هذه الفترة بظهور فلاسفة كبار مثل أفلاطون وأرسطو، الذين وضعوا الأسس الأولى للتفكير السياسي المنظم. سنحاول فيما يلي ابراز مميزات الفلسفة السياسية في العصر اليوناني.

يبدو واضحا أن الفلسفة السياسية اليونانية، التي أرست أسس الفكر السياسي الغربي، تتناول عدة إشكاليات جوهرية وفيما يلي بعض القضايا الكبرى التي شغلت الفلاسفة اليونانيين:

1-العدالة والقانون:

- يستكشف أفلاطون في "**الجمهورية** "طبيعة العدالة وكيف يمكن تحقيقها في مدينة مثالية. كما يناقش أشكال الحكم المختلفة وتأثيرها على العدالة.
- يحلل أرسطو في "**السياسة** "الدساتير والقوانين المختلفة، ساعيًا لتحديد ما يشكل تشريعًا جيدًا وحكومة عادلة.

2-طبيعة السلطة والشرعية:

- تساءل الفلاسفة اليونانيون عن شرعية السلطة: من يجب أن يحكم؟ ولماذا؟ هل ينبغي أن يكون الحكم لفرد واحد (الملكية)، أو لقلة من الناس (الأرستقراطية)، أم للجميع (الديمقراطية)؟
- ينتقد أفلاطون الديمقراطية في "**الجمهورية**"، معتبرًا أنها قد تؤدي إلى الطغيان، بينما يقدم أرسطو تصنيفًا للأنظمة السياسية مع دراسة مزاياها وعيوبها.

3-المدينة الفاضلة:

- يتصور أفلاطون مدينة مثالية يحكمها **الفلاسفة-الملوك**، حيث يكون لكل طبقة اجتماعية دور محدد لتحقيق الصالح العام.
- يقدم أرسطو رؤية أكثر واقعية، مشددًا على أهمية الفضيلة والتوازن في بناء الدولة.

4-العلاقة بين الفرد والدولة:

- ناقش الفلاسفة اليونانيون التوتر بين حقوق الفرد وواجباته تجاه المجتمع. كيف يمكن للفرد أن يحقق ذاته ضمن إطار المدينة؟
- يرى أرسطو أن الإنسان "**حيوان سياسي(Zoon Politikon)** "، أي أنه لا يحقق طبيعته إلا من خلال العيش في مجتمع.

5-الفضيلة والتعليم:

- تعد **الفضيلة) أريتي (Arete** – محورًا أساسيًا في الفلسفة السياسية اليونانية. كيف يمكن تربية المواطنين ليكونوا فاضلين ويساهموا في الصالح العام؟
- يؤكد أفلاطون على أهمية **تعليم الحراس والفلاسفة** في "**الجمهورية**"، بينما يرى أرسطو أن التعليم هو وسيلة لصياغة مواطنين صالحين.

6-الديمقراطية وحدودها:

- ينتقد كل من أفلاطون وأرسطو الديمقراطية، وإن كان كل منهما لسبب مختلف.ففي الوقت الذي يخشى فيه أفلاطون أن تؤدي إلى **طغيان الأغلبية**، يعتبرها أرسطو **نظامًا متدهورًا أي فاسدا** إذا لم يتم تنظيمه بشكل صحيح.

7-الطبيعة البشرية والسياسة:

- تساءل الفلاسفة اليونانيون عن طبيعة الإنسان وأثرها على السياسة: هل البشر صالحون بالفطرة أم أشرار؟ وكيف تؤثر هذه الصفات على الحياة السياسية؟

- يبحث أفلاطون في الجوانب النفسية والأخلاقية للطبيعة البشرية في حواراته، بينما يرى أرسطو أن الإنسان **ميّال طبيعيًا للعيش في مجتمع**

لقد تأسست هذه الإشكاليات الفلسفة السياسية في اليونان القديمة، ولا تزال تؤثر على النقاشات السياسية المعاصرة.

1/- المدرسة السوفسطائية:

تمهيد:

نشأت النزعة السوفسطائية في اليونان القديمة خلال القرن الخامس قبل الميلاد، وكانت حركة فكرية تعتمد على الخطابة والجدل، مع التركيز على النسبية في الحقيقة والأخلاق. تميز السوفسطائيون برؤيتهم النقدية للسلطة والسياسة، حيث رفضوا المفاهيم التقليدية للعدالة والحق، ورأوا أن هذه القيم تتغير تبعًا للمجتمع والمصلحة.

1.النسبية السياسية

أكد السوفسطائيون أن العدالة والقوانين ليست مطلقة، بل تعتمد على العادات والتقاليد والظروف الاجتماعية. وكان بروتاغوراس، أحد أبرز السوفسطائيين، يرى أن "الإنسان هو مقياس كل شيء"، أي أن الحقيقة نسبية وتتغير من شخص لآخر. وبهذا المعنى، فإن القوانين والأنظمة السياسية ليست ثوابت بل أدوات تخدم مصالح الجماعة.

2.السلطة والقوة

كان السوفسطائيون يؤمنون بأن القوة تلعب دورًا أساسيًا في الحكم. وقد عبّر كاليكليس عن هذا الموقف بوضوح عندما رأى أن "القوي هو الذي يحدد العدل"، مما يعني أن السلطة تُكتسب من خلال القوة والقدرة على التأثير، وليس من خلال الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية.

3.دور الخطابة في السياسة

كان السوفسطائيون من أمهر الخطباء، واعتبروا أن الإقناع هو المفتاح للنجاح السياسي. فقد رأوا أن من يمتلك القدرة على الجدل والخطابة يستطيع التأثير في الجماهير وصنع القرارات السياسية. هذا ما جعل السوفسطائية مؤثرة في الحياة الديمقراطية الأثينية، حيث كان الجدل العام والقدرة على الإقناع من أهم وسائل تحقيق النفوذ السياسي[1].

4.نقد الديمقراطية التقليدية

[1] ليو شتراوس وجوزيف كروسبي: تاريخ الفلسفة السياسية، ص100.

رغم أنهم استفادوا من الديمقراطية الأثينية، إلا أن بعض السوفسطائيين انتقدوها بشدة، معتبرين أن الحكم الجماهيري قد يؤدي إلى قرارات غير عقلانية بسبب تأثير العواطف والخطابات المضللة.اذ كانوا يرون أن الحكم يجب أن يكون في يد النخبة القادرة على استخدام العقل والمنطق.

.5القانون والطبيعة

قدم بعض السوفسطائيين تمييزًا بين "القانون (Nomos) "و"الطبيعة .(Physis) "حيث اعتبروا أن القوانين وضعية ومتغيرة، بينما القوة والغرائز هي الطبيعة الحقيقية للإنسان. هذه الفكرة دعمت مفهوم أن العدالة الحقيقية ليست دائمًا ما يفرضه القانون، بل قد تكون ما تفرضه الطبيعة ذاتها[1].

خاتمة

تعتبر الآراء السياسية للنزعة السوفسطائية ثورة فكرية في الفلسفة السياسية، حيث تحدت القيم التقليدية وشككت في المطلقات الأخلاقية. وعلى الرغم من أن أفكارهم قوبلت بانتقادات من فلاسفة مثل سقراط وأفلاطون، إلا أن تأثيرهم في الفكر السياسي ظل بارزًا، خاصة في مجال الخطابة والنسبية الأخلاقية. ويمكن القول إن السوفسطائيين مهّدوا لفهم أكثر ديناميكية للسياسة، حيث يكون النجاح السياسي مرتبطًا بالقدرة على الإقناع أكثر من الالتزام بمبادئ ثابتة.

2/- أفلاطون:

تمهيد:

يعد أفلاطون (427-347 ق.م) أحد أعظم فلاسفة العصور القديمة، وقد ترك تأثيرًا دائمًا في الفلسفة السياسية. تتجلى أفكاره السياسية بشكل رئيسي في حواراته "**الجمهورية**(Politeia) "، "**القوانين**(Nomoi) "، و"السياسي .(Politikos) "سعى أفلاطون إلى تصور الدولة المثالية والنظام الاجتماعي العادل، حيث تناول بعمق قضايا العدالة، والحكم، والتعليم.

.1مفهوم العدالة

تعتبر العدالة موضوعًا مركزيًا في الفلسفة السياسية لأفلاطون. ففي كتابه "**الجمهورية**"، يحاول تعريف العدالة ويوضح كيف يمكن تحقيقها في دولة مثالية. يرى أفلاطون أن العدالة تتحقق عندما يؤدي كل فرد دوره المحدد في المجتمع دون التدخل في مهام الآخرين. وبناءً على ذلك، يقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- **الحكام (الملوك الفلاسفة)** :وهم الذين يجسدون الحكمة والعقل.

[1] أفلاطون: الجمهورية، تر: فؤاد زكرياء، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1968، ص18.

- **الحراس** :الذين يتحلون بالشجاعة ويعملون على حفظ النظام والأمن.
- **المنتجون (الحرفيون والمزارعون)** :الذين يؤمنون الأساس الاقتصادي للمجتمع.

يعتبر أفلاطون أن العدالة هي تحقيق التوازن والتناغم بين هذه الطبقات، بحيث يؤدي كل فرد وظيفته الخاصة دون تجاوز حدوده.

.2مفهوم الملك الفيلسوف

يجادل أفلاطون بأن الدولة المثالية يجب أن يحكمها الفلاسفة، لأنهم وحدهم قادرون على إدراك الحقيقة والتصرف وفقًا للحكمة. في نظريته عن "**الملوك الفلاسفة**"، يؤكد أن من يتولى الحكم يجب أن يكون قد خضع لتعليم طويل في الفلسفة والمعرفة، مما يجعله قادرًا على اتخاذ قرارات عادلة لصالح المجتمع. يتعارض هذا التصور مع الديمقراطية، التي ينتقدها أفلاطون باعتبارها قد تؤدي إلى الفوضى والاستبداد العشوائي[1].

.3نقد الديمقراطية

كان أفلاطون من أشد منتقدي الديمقراطية، خاصة الديمقراطية الأثينية في عصره. كان يعتقد أنها تشكل خطرًا لأن القرارات السياسية يمكن أن يتخذها أفراد غير متعلمين أو غير مؤهلين. ويعتقد أن الديمقراطية غالبًا ما تنحدر إلى **الديماغوجية والطغيان**، حيث يسهل التأثير على الجماهير وتحريكهم بواسطة الخطابات الشعبوية. في "**الجمهورية**"، يصف أفلاطون كيف تتدهور الأنظمة السياسية بدءًا من الأرستقراطية، مرورًا بالأوليغارشية، ثم الديمقراطية، التي تنتهي في النهاية إلى **الطغيان** .ومن وجهة نظره، فإن الديمقراطية شكل غير مستقر للحكم، قد يؤدي في النهاية إلى الفوضى والديكتاتورية بسبب غياب النظام والانضباط.

.4أهمية التعليم

يشكل **التعليم** (Paideia)أحد المحاور الأساسية في الفلسفة السياسية لأفلاطون، حيث يؤكد أن الدولة العادلة لا يمكن أن تقوم إلا من خلال تعليم المواطنين. وبشكل خاص، يجب أن يخضع **الحكام الفلاسفة** لتعليم طويل يشمل **الرياضيات، والمنطق، والفلسفة**، لإعدادهم لحكم الدولة بعد اكتسابهم الحكمة والمعرفة. يرى أفلاطون أن التعليم ليس فقط وسيلة لاكتساب المعرفة، بل هو أيضًا وسيلة لصقل الأخلاق وتحقيق الفضيلة.

[1] أفلاطون: الجمهورية (تقديم جيلالي اليابس)، الأنيس، سلسلة العلوم الإنسانية، تحت إشراف علي الكنز، الجزائر: طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990، ص85.

.5الدولة المثالية

في كتابه "**الجمهورية**"، يصور أفلاطون الدولة المثالية، التي تقوم على مبادئ العدالة، والحكمة، والنظام. هذه الدولة منظمة بشكل **هرمي صارم**، مع تقسيم واضح للطبقات الاجتماعية، حيث لا يجب أن يمتلك الحكام أي **ملكية خاصة** أو **عائلات**، حتى يتفرغوا تمامًا لخدمة الصالح العام.

لكن في كتابه "**القوانين**"، يطرح أفلاطون رؤية أكثر واقعية، إذ يعترف بصعوبة تحقيق الدولة المثالية التي تصورها سابقًا. وهنا يقبل بوجود **الملكية الخاصة** ويقترح نظام حكم **مختلطًا** يجمع بين **الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية**، لتحقيق توازن سياسي أكثر واقعية.

.6دور الفن والأساطير

كان أفلاطون يعتقد أن **الفن والأدب** يؤثران بشكل كبير على أخلاق المجتمع. في "**الجمهورية**"،اذ دعا إلى فرض رقابة على بعض أنواع الفنون، إذا كانت تؤثر سلبًا على الأخلاق كالشعر والغناء. ومع ذلك، استخدم الأساطير والقصص الرمزية لتوضيح أفكاره، مثل **أسطورة الكهف**، التي تعبر عن فكرة المعرفة والجهل في المجتمع.[1]

المبادئ الأساسية للدولة المثالية

كان أفلاطون يرى أن الدولة تعمل مثل جسم الإنسان، حيث تؤدي الأجزاء المختلفة وظائف مختلفة. فتنشأ الدولة العادلة عندما يؤدي كل فرد المهمة الموكلة إليه. لذلك، قسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

1. **الحكام (الملوك الفلاسفة)** :تتألف هذه الطبقة من أكثر المواطنين حكمة وفضيلة، والذين يحكمون بناءً على عقلهم ومعرفتهم.
2. **الحراس** :هؤلاء المحاربون الشجعان والمنضبطون مسؤولون عن حماية الدولة وإنفاذ القوانين.
3. **المنتجون** :يتكوّن هؤلاء من الفلاحين والحرفيين والتجار، الذين يشكلون الأساس الاقتصادي للمجتمع.

لا تعمل الدولة المثالية إلا عندما تؤدي كل طبقة وظيفتها الخاصة دون التدخل في مهام الطبقات الأخرى. تهدف هذه البنية إلى ضمان العدالة الاجتماعية والاستقرار.

[1] أفلاطون: هيبياس الكبرى (نقلها إلى العربية شوقي داود تمراز)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994، ص15 وما يليها.

حكم الفلاسفة الملوك

وفقًا لأفلاطون، لا يمكن أن يكون الحاكم المثالي إلا فيلسوفًا، لأنه وحده يدرك الحقيقة ويسعى لتحقيق الصالح العام. في "أسطورة الكهف" الشهيرة، يوضح أفلاطون كيف أن الفلاسفة وحدهم يدركون الطبيعة الحقيقية للواقع، بينما تظل الغالبية العظمى من الناس أسيرة للأوهام. لذا، يجب أن يحكم الفلاسفة، لأنهم لا يتأثرون بالمصالح الشخصية أو الجشع للسلطة، بل يسترشدون بالحكمة والعقل.

لإعداد الفلاسفة الملوك لمهامهم، يتطلب أفلاطون تعليمًا طويلًا وصارمًا، يشمل:

- **الرياضيات** كأساس للتفكير المنطقي
- **الجدل** لتطوير القدرة على المحاججة
- **الفلسفة الأخلاقية** لتكوين شخصية عادلة

فقط بعد عقود من التدريب يصبح هؤلاء الحكام قادرين على اتخاذ قرارات حكيمة وعادلة لصالح الدولة.

نقد أنظمة الحكم الأخرى

في كتابه *الجمهورية*، يحلل أفلاطون أنظمة الحكم المختلفة ويبرز عيوبها:

1. **الأرستقراطية** :يرى أفلاطون أن حكم "الأفضل" هو الشكل المثالي للحكومة، ولكن فقط إذا كان هؤلاء الأفضل فلاسفة.
2. **التيموقراطية** :حكم الطامحين إلى المجد، الذي يقوم على القوة العسكرية. يعتبره أفلاطون نظامًا غير مستقر وعرضة للفساد.
3. **الأوليغارشية** :حكم الأثرياء، حيث يتم إهمال الصالح العام لصالح الرفاهية الشخصية للحكام.
4. **الديمقراطية** :نظر إليها أفلاطون بتشكيك، حيث اعتبرها تؤدي غالبًا إلى الاستبداد. في ظل الديمقراطية، قد يصل إلى السلطة أشخاص غير مؤهلين يسهل التلاعب بهم، مما يسبب الفوضى.
5. **الطغيان** :أسوأ أشكال الحكم، حيث يحكم فرد واحد بشكل استبدادي، قمعًا للحريات واستغلالًا للشعب.

لذلك، يرى أفلاطون أن حكم الفلاسفة هو الشكل الوحيد العادل والمستقر للحكومة[1].

الخاتمة

يعتبر أفلاطون أن أفضل نظام للحكم هو **الأرستقراطية بالمعنى الأصلي**، أي حكم الأكثر حكمة. ينبغي لحكامه الفلاسفة أن يضعوا الصالح العام فوق المصالح الشخصية، وأن يتخذوا قرارات عادلة بناءً على المعرفة والفضيلة. ورغم أن مفهومه قد يبدو طوباوياً اليوم، إلا أن نقده للديمقراطية ومطالبته بقيادة مؤهلة ما زالا يؤثران في الفلسفة السياسية الحديثة.

3/- الدولة والسياسة عند أرسطو:

تمهيد:

كان أرسطو (384–322 ق.م) أحد أكثر الفلاسفة تأثيرًا في العصور القديمة، وقد ترك بصمة عميقة على الفلسفة السياسية. في عمله الأساسي "السياسة(Politika) "، حلل مختلف أنظمة الحكم، ودور المواطن، وأهمية العدالة، والشروط اللازمة لتحقيق مجتمع مستقر وعادل.

1. طبيعة الإنسان ككائن سياسي

أحد المفاهيم المركزية في فلسفة أرسطو السياسية هو أن الإنسان "حيوان سياسي (zoon politikon)"، أي أنه كائن اجتماعي بطبيعته ولا يمكنه العيش خارج إطار الجماعة. وهنا نجده يحاجج بأن الدولة هي أعلى أشكال التجمعات الإنسانية، وهدفها هو تحقيق "الحياة الطيبة (eudaimonia)"لجميع المواطنين.

2. الأنظمة السياسية وتقييمها

صنّف أرسطو أشكال الحكم المختلفة وقام بتحليلها نقديًا. وقد ميز بين ثلاثة أنظمة رئيسية:

1–الملكية (حكم الفرد الواحد): وهو نظام جيد إذا كان الملك يحكم لصالح الجميع، لكنه قد يتحول إلى طغيان إذا سعى الملك وراء مصالحه الشخصية.

[1] أبو ريان محمد علي: تاريخ الفكر الفلسفي، ج1، من طاليس إلى أفلاطون، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1987، ص54.

2-الأرستقراطية (حكم النخبة): وهو حكم القادة الفاضلين والحكماء الذين يسعون لتحقيق الخير العام، لكنه قد يتحول إلى حكم الأوليغارشية إذا انشغل الحكام بمصالحهم الخاصة.

3-الحكم المختلط :(Politie) يجمع بين عناصر الديمقراطية والأوليغارشية، ويعتبره أرسطو أكثر أنظمة الحكم استقرارًا وعدالةً.

كما انتقد الديمقراطية إذا تحولت إلى "حكم الغوغاء" حيث تسود قرارات غير عقلانية، وكذلك الأوليغارشية التي تخدم فقط مصالح النخبة الثرية[1].

3. العدالة كأساس للدولة

اعتبر أرسطو العدالة المبدأ الأساسي لنجاح أي دولة. وقد ميز بين ثلاثة أنواع من العدالة:

- العدالة التعويضة :تتعلق بالمساواة في التبادل بين الأفراد.
- العدالة التوزيعية :تعني توزيع الحقوق والموارد بشكل عادل داخل المجتمع.
- العدالة في القصاص تعني وقوف الخصوم على قدم المساواة أمام القضاء

يجب على الدولة، بحسب أرسطو، مراعاة هذه الانواع من العدالة لضمان تحقيق الصالح العام.

4. أهمية الطبقة الوسطى

أكد أرسطو على دور الطبقة الوسطى كعامل استقرار في المجتمع. ورأى أن الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء تؤدي إلى التوترات الاجتماعية والانقلابات السياسية، بينما تساهم الطبقة الوسطى في تحقيق التوازن والاستقرار.

5. تربية المواطنين

اعتقد أرسطو أن الدولة يجب أن تلعب دورًا نشطًا في تعليم مواطنيها، لأن التعليم يعزز الفضيلة والمسؤولية والوعي السياسي. وبدون تعليم جيد، لا يمكن للمجتمع أن يحافظ على استقراره وعدالته.

6. دور القوانين

للقوانين أهمية كبيرة في فلسفة أرسطو السياسية، حيث اعتبرها ضرورية للحفاظ على النظام والعدالة. ويجب أن تستند القوانين الجيدة إلى مبادئ عقلانية، وألا تكون خاضعة لأهواء الحكام، بل تهدف إلى تحقيق الصالح العام.[2]

الإنسان ككائن اجتماعي والأسرة كأساس للمجتمع:

---

[1] برهييه إيميل: تاريخ الفلسفة، الجزء الأول، الفلسفة اليونانية والرومانية، تر: جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، 1982، ص105.

[2] أرسطو طاليس: في السياسة، ترجمه عن الإغريقية جول بارتلمي سانتهيلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص40 وما يليها.

تعود فكرة أن الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي إلى الفلسفة القديمة، وخاصة إلى أرسطو، وما زالت تؤثر حتى اليوم في فهم المجتمع والدولة وأشكال الحكم. تنص هذه الفكرة على أن الإنسان لا يمكنه أن يعيش معزولاً، بل يحقق كامل إمكانياته فقط في مجتمع مع الآخرين. تلعب الأسرة دوراً مركزياً باعتبارها حجر الزاوية الأساسي للمجتمع. في هذه المقالة، سنتناول هذه الفكرة بشكل أعمق، ونستعرض أسسها الفلسفية، ونتناول أهميتها في تكوين الدولة وأفضل أشكال الحكم.

لقد ترتب عن فكرة أرسطو اعتبار الإنسان ككائن اجتماعي أنه بطبيعته يعتمد على التعاون والدعم المتبادل. فعلى عكس الكائنات الأخرى، يمتلك الإنسان العقل واللغة، مما يمكنه من بناء علاقات اجتماعية معقدة واتباع أهداف مشتركة أهمها السعي نحو الخير ، ولا يمكن تحقيق هذا السعي إلا في إطار المجتمع. وبالتالي، فإن الدولة ليست مجرد حاجة، بل هي مؤسسة أخلاقية تعزز مصلحة الجميع.[1]

الخاتمة:

تظل فكرة أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه وأن الأسرة هي أساس المجتمع، ذات أهمية مركزية لفهم السياسة والأخلاق. إن المجتمع الذي يعتمد على أسر قوية قادر على تعزيز المصلحة العامة وخلق نظام سياسي عادل ومستقر. الأسرة ليست مجرد مؤسسة خاصة، بل هي مؤسسة عامة، وصحتها وقوتها أمران حاسمان لرفاه الدولة ومواطنيها.

في زمن تتعرض فيه الروابط الاجتماعية لضغوط متزايدة، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى التأكيد على أهمية الأسرة كأساس للمجتمع وتعزيزها من خلال السياسات المناسبة. فقط من خلال ذلك، يمكن للدولة الوفاء بمسؤولياتها في تمكين حياة جيدة لجميع المواطنين.

المحاضرة 3: الفكر السياسي الروماني:

تمهيد:

تميز الفكر السياسي عند الرومان بتطوره عبر مراحل متعددة، متأثرًا بالفلسفات اليونانية والتجربة السياسية العملية. بدأ الفكر السياسي الروماني بنظام الملكية، ثم انتقل إلى الجمهورية، وأخيرًا الإمبراطورية، مما أفرز مجموعة من المبادئ السياسية المهمة. من أبرز معالمه **سيادة القانون**، حيث كان القانون الروماني أساس النظام السياسي والإداري، ومفهوم **المواطنة** الذي منح حقوقًا وواجبات للأفراد. كما اعتمد على **فصل السلطات** بين مجلس الشيوخ والقضاة والمجالس الشعبية،

[1] أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، مصر، 1987، ص77 وما يليها.

مما ساعد في تحقيق التوازن والاستقرار. ركّز الفكر الروماني على **البراغماتية السياسية**، حيث سعى إلى تحقيق المصالح العامة بدلًا من الالتزام المطلق بالمبادئ الفلسفية. كما لعب **القادة العسكريون** دورًا محوريًا في توجيه السياسة، خاصة مع توسع الإمبراطورية. واستفاد الرومان من الفكر اليوناني، خصوصًا من أفلاطون وأرسطو، لكنهم طوّعوه لخدمة إدارتهم العملية. بذلك، شكّل الفكر السياسي الروماني أساسًا مهمًا للنظم القانونية والإدارية التي استمر تأثيرها في العصور اللاحقة.

الفكر السياسي والاجتماعي عند شيشرون

يعد ماركوس توليوس شيشرون (106–43 ق.م) واحدًا من أبرز المفكرين الرومان الذين أثروا في الفلسفة السياسية والاجتماعية. فقد جمع بين الفلسفة والخطابة والسياسة، مما جعله من أكثر الشخصيات تأثيرًا في الفكر الغربي. ارتكز فكره على مبادئ العدالة، القانون، الجمهورية، والأخلاق، وكان مدافعًا عن نظام الحكم المختلط الذي يوازن بين الملكية، الأرستقراطية، والديمقراطية[1].

1. الجمهورية وسيادة القانون

كان شيشرون من أشد المدافعين عن النظام الجمهوري، حيث رأى أن الجمهورية المثالية تقوم على سيادة القانون والمشاركة السياسية. اعتقد أن القوانين يجب أن تكون عادلة وتعكس الإرادة العامة، لا أن تكون مجرد أدوات بيد الحكام. كان يؤمن بأن القانون الطبيعي، المستند إلى العقل والأخلاق، هو الأساس الحقيقي للتشريعات.

2. مفهوم العدالة والأخلاق في السياسة

أكد شيشرون أن العدالة يجب أن تكون الركيزة الأساسية للحكم، حيث رأى أن الحاكم يجب أن يكون خادمًا للمجتمع وليس مستبدًا. كما رفض الطغيان والاستبداد، مشيرًا إلى أن السلطة يجب أن تخدم المصلحة العامة لا المصالح الشخصية. كما اعتبر أن الفضيلة هي الأساس للحكم الرشيد، وأن الحاكم العادل هو من يسعى لتحقيق الخير العام.

3. دور المواطن والمشاركة السياسية

[1] ليو شتراوس وجوزيف كروبسي: تاريخ الفلسفة السياسية، ج1، من ثيو كيديديس حتى اسبينوزا، تر: محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، ص80.

شدد شيشرون على أهمية المشاركة السياسية، حيث رأى أن المواطن الصالح يجب أن يكون نشطًا في الشأن العام. كان يعتقد أن ازدهار الدولة يعتمد على وعي مواطنيها والتزامهم بالمصلحة العامة. كما أكد على أن التعليم والثقافة ضروريان لتكوين مواطنين قادرين على اتخاذ قرارات حكيمة تخدم الصالح العام.

.4العلاقة بين الفلسفة والسياسة

رأى شيشرون أن الفلسفة ليست مجرد نظريات مجردة، بل هي أداة لفهم السياسة وإدارتها بشكل صحيح. فقد تأثر بالفكر الرواقي، حيث أكد أن الحكمة والفضيلة يجب أن تقود القرارات السياسية. كما دعا إلى ضرورة توافق السلطة مع القيم الأخلاقية لضمان الاستقرار والعدالة.

.5نقد الطغيان والاستبداد

كان شيشرون معارضًا للديكتاتورية، واعتبر أن السلطة المطلقة تهدد الحريات العامة. وقد كان معارضًا ليوليوس قيصر بسبب توجهاته الاستبدادية، حيث رأى أن تركيز السلطة في يد فرد واحد يؤدي إلى فساد الحكم وانهيار الدولة. لهذا، دافع عن النظام الجمهوري وضرورة تقييد السلطة بالقوانين والمؤسسات[1].

خاتمة

يشكل الفكر السياسي والاجتماعي عند شيشرون ركيزة أساسية في تطور الفلسفة السياسية الغربية، حيث قدم رؤية متكاملة عن العدالة، الجمهورية، وسيادة القانون. تأثر به العديد من المفكرين مثل جون لوك وروسو، وما زالت أفكاره تلهم الفلاسفة ورجال السياسة حتى اليوم. لقد سعى شيشرون إلى إقامة نظام سياسي متوازن يقوم على الفضيلة والعدالة، مما يجعله من أهم أعلام الفكر السياسي في التاريخ القديم.

محاضرة 4: الفلسفة السياسية في العصر المسيحي الوسيط

تمهيد:

تطورت الفلسفة السياسية في العصور الوسطى المسيحية في سياق كان مشبعًا بالدين المسيحي. لم يكن المسيحية توفر الأسس الدينية لحياة الناس في تلك الفترة فحسب، بل كان لها أيضًا تأثير كبير على النظرية السياسية وبنية المجتمع والدولة. في أوروبا العصور الوسطى، كانت الفلسفة

[1] محمد ممدوح علي عبد المجيد: فلسفة القانون بين أفلاطون وشيشرون، الناشر: المكتبة المصرية، ص62 وما يليها.

السياسية متشابكة ارتباطًا وثيقًا بالتفكير اللاهوتي، حيث حاول الفلاسفة واللاهوتيون تنسيق الحياة السياسية مع المبادئ المسيحية.

.1تأثير المسيحية على الفلسفة السياسية

انتشرت المسيحية في الإمبراطورية الرومانية وكان لها تأثير عميق على الهيكل السياسي والاجتماعي في أوروبا خلال العصور الوسطى. اذ شاعت بين المثقفين والعامة فكرة وجود خطة إلهية، حيث خلق الله العالم و وجهه، فما فتئت هذه الفكرة أن شكلت تأثيرًا على الفلسفة السياسية. اذ ركز التعليم المسيحي على فكرة الحق الإلهي، مما يعني أن حكم الملك أو الإمبراطور كان يُعتبر مشروعًا من الله. وبالتالي، كانت السلطة السياسية ليست مجرد مسألة دنيوية، بل كانت مؤسسة مدعومة من قبل الله.

في العصور الوسطى، لم تكن الكنيسة مجرد مؤسسة دينية، بل كانت أيضًا قوة سياسية. اذ اعتبر البابا الممثل الأعلى للعالم المسيحي، وامتدت سلطته غالبًا إلى ما وراء حدود الحياة الدينية. فكانت الكنيسة مكلفة بالحفاظ على النظام الأخلاقي في المجتمع، وكان تعليمها يؤثر على التفكير السياسي في العديد من الجوانب.

.2التيارات الرئيسية في الفلسفة السياسية في العصور الوسطى

في أوروبا العصور الوسطى، كانت هناك مدارس فكرية مختلفة اهتمت بربط الدين بالسياسة. و من أبرز الفلاسفة واللاهوتيين الذين اهتموا بهذه القضايا: أوغسطينوس من هيبو، وتوما الأكويني، ومارسيلوس من بادوا.

.3دور الملك والكنيسة

كان الملك غالبًا في أوروبا خلال العصور الوسطى هو الرأس الأعلى للمملكة، ولكن سلطته لم تكن مطلقة. اذ لعبت الكنيسة دورًا حاسمًا في شرعية سلطة الملك، حيث كان يُنظر إلى الملك غالبًا على أنه حاكم مُعين من الله. كان للبابا في العديد من الحالات السلطة في تتويج الملوك، وكان أيضًا قادرًا على التأثير على حكم الملك من خلال إصدار المراسيم البابوية.

– كان السؤال حول العلاقة بين الكنيسة والدولة من المواضيع المتكررة في العصور الوسطى. فعلى صعيد الممارسة العملية، كانت هناك صراعات مستمرة، لا سيما بين البابا والملوك، الذين كانوا يتنازعون على السيطرة على المؤسسات السياسية والدينية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك

صراع الاستثمارات في القرن الحادي عشر، حيث كان هناك نزاع بين البابا والإمبراطور حول حق تعيين الأساقفة.

.4الفلسفة السياسية في العصور الوسطى وتأثيراتها

كانت الفلسفة السياسية في العصور الوسطى المسيحية مستوحاة بشكل كبير من فكرة أن الدولة والمجتمع مُنظمان إلهيًا وأنهما ملزمان أخلاقيًا لتعزيز رفاهية الناس. اذ حاول مفكرو العصور الوسطى ربط مبادئ المسيحية بالبنى السياسية والاجتماعية في عصرهم. وبهذا، طوروا فهمًا للسياسة يعتمد على أفكار النظام الإلهي، والمسؤولية الأخلاقية، والسعي وراء الخير. ومن بين اهم ملامح الفلسفة السياسية في تلك الفترة أن..

–وضعت الفلسفة السياسية في العصور الوسطى الأسس لتطورات لاحقة في النظرية السياسية الغربية. إن النظر في دور الدولة، والسلطة، والمسؤولية الأخلاقية دفع عجلة تطوير نظريات حول حقوق الفرد، وفصل الكنيسة عن الدولة، والديمقراطية.

–ساهمت فلسفة العصور الوسطى، خاصة أفكار الفلاسفة مثل أوغسطينوس، وتوما الأكويني، ومارسيلوس من بادوا، في تشكيل طريقة التفكير السياسي في العالم الغربي، وأثرت على تطوير الهياكل السياسية وأشكال الحكومة حتى العصر الحديث[1].

اوغسطين

طبيعة الدولة في فلسفة القديس أوغسطين

تمهيد:

تعد فلسفة القديس أوغسطين (354–430م) من بين الاتجاهات الفكرية الأكثر تأثيرًا في اللاهوت المسيحي وفلسفة السياسة. وفي عمله الرئيسي *مدينة الله* (De civitate Dei)، تناول أوغسطين بشكل مكثف طبيعة الدولة وعلاقتها بالدين والسياسة. فكانت أفكاره السياسية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا برؤيته الدينية التي تتمحور حول إيمان عميق بالعناية الإلهية.

.1طبيعة الدولة في فلسفة القديس أوغسطين

يرى أوغسطين أن الدولة هي مؤسسة تنشأ من مزيج من النظام الإلهي والبشري. حيث يميز أوغسطين بين "مدينة الله" و"مدينة البشر"، وهذه التفرقة تعد محورية لفهمه للدولة ودورها في حياة الناس.

[1] أحمد داوود اوغلو: الفلسفة السياسية. تر: إبراهيم البيومي غانم، تقديم: محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية، ص17–18–19.

1.1. "مدينة الله" و"مدينة البشر"

تمثل "مدينة الله" النظام الإلهي والمملكة السماوية. في هذه المدينة، يعيش الناس في تناغم مع الله، وتكون أفعالهم وقراراتهم موجهة من خلال محبة الله وحكمته. هذه المدينة تمثل المملكة السماوية، التي هي الهدف النهائي للمؤمنين.

في المقابل، تمثل "مدينة البشر" النظام الأرضي الذي يتسم بالضعف البشري والخطيئة. سكان هذه المدينة يسعون وراء أهداف أرضية غالبًا ما تكون مدفوعة بالمصلحة الشخصية والسعي وراء السلطة. ومن هنا، فإن الدولة في "مدينة البشر" تعتبر غير كاملة وفانية، لأنها موجودة في عالم يملؤه الخطيئة وعدم الكمال[1].

1.2. الدولة كشرّ ضروري

على الرغم من عدم اكتمال "مدينة البشر"، يعتبر أوغسطين الدولة أمرًا ضروريًا للحفاظ على النظام ومكافحة الشر. الدولة هي أداة تمكّن الناس من الحفاظ على قدر معين من السلام والنظام، حتى وإن لم تتمكن من تحقيق الخلاص. بالنسبة لأوغسطين، لا تخدم الدولة خلاص النفس، بل تكمن مهمتها في الحفاظ على النظام الخارجي في عالم مليء بالخطيئة.

الدولة، إذن، هي "شر" ضروري في عالم الخطيئة. مهمتها هي الحفاظ على الأمن للمواطنين ومعاقبة الشر. ومع ذلك، لا يمكن للدولة أن تحقق الخلاص الحقيقي الذي يمكن فقط الوصول إليه من خلال الخلاص الإلهي.

2. العلاقة بين الدين والسياسة

العلاقة بين الدين والسياسة في فلسفة القديس أوغسطين ترتكز على الاعتقاد بأن النظام الإلهي فوق النظام الدنيوي. فالدولة والمؤسسات الدنيوية ضرورية ولكنها يجب أن تكون دائمًا خادمة و متوافقة مع النظام الإلهي لكي تكون عادلة.

2.1. السلطة الإلهية

يشدد أوغسطين على أن السلطة السياسية تأتي من الله. فالحكام يتم تعيينهم من قبل الله لقيادة المجتمع والحفاظ على النظام. وبالتالي، فإن السلطة السياسية ليست مجرد مسألة دنيوية، بل هي

[1] إيتين جلسون: الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط، تر: إمام عبد الفتاح إمام. لتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1990، ص52 وما يليها.

مشروعة إلهيًا. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن السلطة السياسية لا تكمن في قوتها المطلقة، بل هي تمثل جزءًا من خطة الله. الحقيقة العليا والخلاص الحقيقي يكمنان في "مدينة الله"، لا في "مدينة البشر."

2.2.دور الكنيسة

في السياق الذي عاش فيه أوغسطين، كان للكنيسة تأثير كبير على الحياة السياسية. كان أوغسطين يرى أن الكنيسة هي المؤسسة المسؤولة عن تعزيز رفاهية الناس الروحية والحفاظ على النظام الأخلاقي. تلعب الكنيسة دورًا مركزيًا في الخلاص الروحي للأفراد وتوجيههم نحو إرادة الله[1].

كان أوغسطين يعتقد أن الكنيسة والدولة هما مجالان منفصلان ولكنهما مترابطان. الكنيسة مسؤولة عن الإرشاد الروحي للمؤمنين، بينما تتولى الدولة مسئولية رفاهية الناس الأرضية والنظام العام. رغم أن هناك فصلًا بينهما، يجب أن يعمل كلاهما وفقًا لخطة الله.

2.3.حدود السلطة السياسية

بالنسبة لأوغسطين، فإن السلطة السياسية ليست مطلقة. الدولة في "مدينة البشر" هي مجرد أداة للحفاظ على النظام، ولكنها لا تستطيع أن تحقق الهدف الأسمى للإنسان – الخلاص. السلطة السياسية ذات طابع محدود، ولا يمكنها أن تلعب الدور الأساسي الذي يلعبه الله في حياة الإنسان. يجب أن يتوجه الحكام نحو العدالة الإلهية في تصرفاتهم بدلاً من محاولة استبدال النظام الإلهي.

3.الدولة كوسيلة لتحقيق الخير

على الرغم من أن الدولة في "مدينة البشر" غير كاملة ومليئة بالخطيئة، فإنها يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق الخير من خلال تشجيع الناس على اتباع العدالة والنظام. وظيفة الدولة في "مدينة البشر" هي أن تضمن أن تكون الظروف الخارجية مواتية للناس في سعيهم لتحقيق الخير، حتى وإن لم تتمكن الدولة من تحقيق الهدف النهائي لهم.

مهمة الدولة هي مجابهة الشر و معاقبة الأشرار ، والحفاظ على النظام، وضمان السلام. ومع ذلك، فهذه المهام في نظر أوغسطين هي مهام مؤقتة وغير كاملة لأن السلام الحقيقي والخلاص لا يمكن الوصول إليهما إلا في "مدينة الله[2]."

---

[1] جونو وبوجوان: تاريخ الفلسفة والعلم في أوروبا الوسيطية، تر: علي زيعور وعلي مقلد، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993م، ص37-38-39.

[2] جونو وبوجوان: المرجع السابق، ص37-38-39.

الخاتمة

الدولة في فلسفة القديس أوغسطين، هي مؤسسة ضرورية موجودة في عالم مليء بالخطيئة والضعف البشري للحفاظ على النظام والسلام. والسلطة السياسية هي أداة إلهية، لكنها غير قادرة على تقديم الخلاص الذي يمكن أن يتم فقط من خلال الخلاص الإلهي في "مدينة الله". أما العلاقة بين الدين والسياسة في نظره فهي علاقة يتعين فيها على الدولة أن تتوافق مع النظام الإلهي، بينما تلعب الكنيسة دورًا مركزيًا في قيادة البشر نحو الخلاص.

–إن فهم أوغسطين لدور الدولة وعلاقتها بالدين والسياسة له تأثيرات واسعة على الفلسفة السياسية الغربية وأثر في تطور النظريات المسيحية المتعلقة بالدولة في العصور الوسطى وما بعدها.

المحاضرة 5: الفكر السياسي في الإسلام

تمهيد:

تعد الفلسفة السياسية الإسلامية مجالًا غنيًا ومتعدد الأبعاد، يعتمد على القرآن الكريم، الحديث الشريف (أقوال وأفعال النبي محمد)، والفكر الإسلامي الكلاسيكي، بما في ذلك أعمال الفلاسفة والعلماء البارزين مثل الفارابي، ابن سينا، الماوردي، ابن رشد (أفيرويه)، وابن خلدون. تمتد الفلسفة السياسية الإسلامية عبر قرون من التفاعل الفكري، وقد تطورت موضوعاتها عبر سياقات تاريخية وثقافية مختلفة. ومع ذلك، تبقى بعض الأفكار الرئيسية حاضرة في الفلسفة السياسية الإسلامية، ومنها تلك المتعلقة بالحكم، العدالة، القانون، دور الدين في السياسة، وعلاقة الفرد بالدولة.

1. مفهوم الدولة المثالية

يعد مفهوم الدولة المثالية أحد المحاور الأساسية في الفلسفة السياسية الإسلامية. سعى المفكرون الإسلاميون الكلاسيكيون إلى تحديد أفضل شكل للحكومة الذي يتماشى مع المبادئ الإلهية ويضمن رفاهية الأفراد والمجتمع.

في عمله *المدينة الفاضلة*، يطرح الفارابي، أحد أبرز الفلاسفة السياسيين في الإسلام، فكرة أن الدولة المثالية يجب أن يحكمها فيلسوف ملك يعرف كل من الحقائق الدينية والفلسفية. يجب أن يحكم هذا الحاكم بناءً على الحكمة والعدالة والفضيلة، ويهدف إلى تحقيق الصالح العام. الدولة

المثالية في نظر الفارابي لا تهتم فقط بالازدهار المادي، بل تسعى أيضًا إلى رفاهية المواطنين الروحية[1].

وبالمثل، يركز ابن سينا على فكرة الفيلسوف الحاكم، معتقدًا أن الدولة يجب أن يقودها فرد حكيم يرشد براعته كل من العقل والشريعة الإلهية. بالنسبة لابن سينا، فإن الدولة المثالية هي انعكاس للتناغم والترتيب الإلهي، حيث يكون الحاكم مسؤولاً عن ضمان أن يعمل المجتمع بطريقة عادلة وأخلاقية.

.2دور الدين في السياسة

الفلسفة السياسية الإسلامية متشابكة بعمق مع دور الدين في الحكم. وتعد فكرة أن التعاليم الإسلامية يجب أن توجه العمل السياسي فكرة أساسية بالنسبة للكثير من المفكرين السياسيين في الإسلام. على عكس الفلسفة السياسية العلمانية في الغرب، حيث يكون هناك غالبًا فصل واضح بين الدين والدولة، تفترض الفلسفة السياسية الإسلامية أن الدين والسياسة غير قابلين للفصل.

المصدر الرئيسي للسلطة السياسية في الإسلام هو القرآن الكريم، الذي يقدم التوجيه الأخلاقي، فضلاً عن القوانين والمعايير القانونية complement .القرأن، السنة (تقليد النبي محمد) توفر أيضًا رؤى إضافية حول كيفية حكم الحاكم المسلم. الشرعية السياسية في الإسلام مستمدة من التزام الحاكم بشريعة الله وتعزيز العدالة والحكم الأخلاقي.

أحد الجوانب الأساسية في الفكر السياسي الإسلامي هو الإيمان بأن الحكم الإلهي، كما تم الكشف عنه في القرآن، يجب أن يكون أساسًا لجميع القرارات السياسية. وعلى الرغم من أن الخليفة يعتبر رأس الأمة الإسلامية، فإن دوره ليس مطلقًا؛ بل هو خادم لشريعة الله ويجب أن يحكم بالعدالة وفقًا لمبادئ الإسلام. وبالتالي، في الفكر الإسلامي، لا يمكن فصل السياسة عن الروحانية، ودور الدولة هو ضمان تطبيق الشريعة الإلهية من أجل رفاهية المجتمع[2].

.3العدالة وسيادة القانون

العدالة هي حجر الزاوية في الفلسفة السياسية الإسلامية. يولي القرآن الكريم والحديث الشريف أهمية كبيرة للعدالة في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحكم. يضع المفكرون الإسلاميون، من

[1] كامل حمود: دراسات في تاريخ الفلسفة العربية، دون طبعة، دار الفكر اللبناني، دون سنة، ص30.

[2] مصطفى عبد الرزاق: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص47.

الفارابي إلى ابن خلدون، العدالة في قلب هدف الدولة، ويؤكدون على أن الحاكم يكتسب شرعيته وسلطته من خلال تطبيق العدالة.

ابن رشد (أفيرويه) على سبيل المثال، يعتقد أن المسؤولية الرئيسية للحاكم هي إقامة العدالة داخل الدولة. بالنسبة له، لا تقتصر العدالة على توزيع الموارد، بل تتضمن أيضًا تنمية الفضيلة وضمان أن يتصرف الجميع في المجتمع وفقًا للقوانين الإلهية والبشرية. كان يعتقد أن العقل، إلى جانب الوحي، هو أساسي لفهم ما هو عادل وضمان أن تعمل الدولة بشكل عادل ومنصف.

مفهوم العدالة في الفكر السياسي الإسلامي أيضًا مرتبط بمبدأ سيادة القانون. النظم القانونية الإسلامية تعتمد على الشريعة، التي تنظم الحياة الخاصة والعامة. دور الحاكم هو ضمان تطبيق القانون بشكل متسق وعادل. تهدف مبادئ الشريعة إلى حماية حقوق الأفراد، والحفاظ على رفاهية المجتمع، والحفاظ على النظام الاجتماعي.

.4الخلافة ودور الحاكم

الخلافة هي مؤسسة سياسية مركزية في الفلسفة السياسية الإسلامية، خاصة في القرون الأولى من الإسلام. يُعتبر الخليفة ممثلًا للنبي محمد، ومسؤولًا عن ضمان تطبيق الشريعة الإسلامية وقيادة الأمة في المسائل الدينية والسياسية.

الخليفة ليس ديكتاتورًا أو حاكمًا مطلقًا، بل يُتوقع أن يحكم وفقًا لمبادئ العدالة والفضيلة. يعتقد المفكرون الإسلاميون الكلاسيكيون مثل الماوردي أن الخليفة يجب أن يتم اختياره بناءً على توافق الأمة (الناس) ويجب أن يمتلك صفات مثل الحكمة، والتقوى، والكفاءة. تعكس هذه الفكرة أن الحاكم الشرعي يجب أن يكون مسؤولًا أمام الله والشعب.

ومع تطور التاريخ الإسلامي، غالبًا ما كانت الخلافة مشهدًا للصراعات السياسية والخلافات حول الخلافة، مما أدى إلى ظهور السلالات وتفسيرات مختلفة لدور الخليفة. ومع ذلك، ظل الموضوع المركزي للحكم الشرعي المستند إلى العدالة وتطبيق المبادئ الإسلامية أمرًا بالغ الأهمية[1].

.5علاقة الفرد بالدولة

موضوع آخر رئيسي في الفلسفة السياسية الإسلامية هو العلاقة بين الفرد والدولة. ناقش المفكرون السياسيون الإسلاميون منذ فترة طويلة التوازن بين حرية الفرد وسلطة الدولة. في حين يعترف

[1] مصطفى عبد الرزاق: المرجع السابق، ص50.

الإسلام بحقوق الفرد في الحياة والملكية والكرامة، فإنه يولي أيضًا أهمية كبيرة للصالح العام والرفاهية الجماعية.

يُنظر إلى الفرد في الإسلام على أنه وكيل مسؤول ملزم بالشريعة الإلهية، ويجب على الدولة حماية هذه الحقوق بينما تعزز العدالة والوئام الاجتماعي. من المتوقع أن يحترم الحاكم حقوق الفرد بينما يضمن قيامه بواجباته الدينية. بدوره، يُتوقع من الفرد أن يطيع الحاكم طالما أن الحاكم يحكم وفقًا للمبادئ الإسلامية. في هذا الصدد، تدعو الفلسفة السياسية الإسلامية إلى التوازن بين الخضوع للشريعة، والطاعة للحاكم، وحماية حقوق الأفراد.

.6السلطة السياسية ومفهوم الشورى

ميزة مميزة للفلسفة السياسية الإسلامية هي مفهوم *الشورى*، أو التشاور. يتمتع هذا المبدأ بجذور عميقة في القرآن الكريم، الذي يشجع الأمة الإسلامية على التشاور في الأمور المهمة. هذا المبدأ يشير إلى أن الحاكم يجب ألا يتصرف بشكل تعسفي أو بمعزل عن الآخرين، بل يجب أن يسعى للحصول على المشورة والإرشاد من أفراد مؤهلين وذوي فضيلة داخل المجتمع.

تمثل الشورى شكلًا من أشكال الحكم التشاركي الذي يسمح بقدر من المساءلة. وعلى الرغم من أن هذا لا يعادل الديمقراطية الحديثة، فإن مفهوم الشورى يبرز أن السلطة السياسية يجب أن تمارس بموافقة وتوجيه من الشعب، مما يعكس المسؤولية المشتركة في الحكم.

إخوان الصفا:

تمهيد:

إخوان الصفا هم جماعة فلسفية سرية نشأت في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) في البصرة، وكان لفكرهم تأثير كبير في الفلسفة الإسلامية، خاصة في الجانب السياسي. قدموا رؤية سياسية تقوم على المزج بين الفلسفة اليونانية، الفكر الإسلامي، والتصوف، مما جعل أفكارهم متميزة عن غيرها من التيارات الفكرية في عصرهم.

.1مفهوم الدولة والمجتمع المثالي

تصور إخوان الصفا الدولة على أنها كيان عضوي يشبه الجسد البشري، حيث يجب أن يعمل كل فرد وفق موقعه لضمان الانسجام والتوازن. استلهموا نموذجهم السياسي من أفلاطون والفارابي،

حيث رأوا أن المجتمع المثالي يجب أن يُدار من قبل نخبة من الحكماء والفلاسفة، الذين يمتلكون المعرفة والحكمة الكافية لضمان العدالة والرخاء[1].

.2دور الحاكم والقيادة

أكد إخوان الصفا أن الحاكم المثالي يجب أن يكون فيلسوفًا أو حكيمًا، متحليًا بالأخلاق والعدل، وقادرًا على تحقيق الخير العام. ورفضوا فكرة الحكم الوراثي المطلق، معتبرين أن الحكم يجب أن يكون قائمًا على الاستحقاق وليس النسب. وشددوا على أن القائد يجب أن يكون موجهًا روحيًا وأخلاقيًا لشعبه، يعمل على تحقيق الفضيلة والتقدم الاجتماعي.

.3العلاقة بين الدين والسياسة

رأى إخوان الصفا أن الدين والسياسة متكاملان، حيث يجب أن تستند القوانين إلى القيم الأخلاقية والدينية لضمان استقرار المجتمع. ومع ذلك، دعوا إلى الفصل بين السلطة الدينية والسياسية بطريقة تضمن عدم استغلال الدين لتحقيق المصالح الشخصية، وأكدوا على أن الدين يجب أن يكون وسيلة للإصلاح الأخلاقي وليس أداة للقمع.

.4المساواة والعدالة الاجتماعية

دافع إخوان الصفا عن العدالة الاجتماعية، ورأوا أن الدولة المثالية يجب أن تقوم على مبدأ التوزيع العادل للثروات والفرص بين جميع أفراد المجتمع. كما دعوا إلى تعليم الفقراء والضعفاء، معتبرين أن تحقيق العدل لا يكون فقط من خلال القوانين، بل عبر توفير بيئة اقتصادية واجتماعية تضمن تكافؤ الفرص.

.5الإصلاح السياسي والتغيير التدريجي

رأى إخوان الصفا أن التغيير السياسي يجب أن يكون تدريجيًا وسلميًا، مستندًا إلى نشر المعرفة والفلسفة بين أفراد المجتمع. لم يكونوا دعاة ثورات عنيفة، بل فضلوا الإصلاح الفكري والتعليمي كوسيلة لتحقيق التحول السياسي والاجتماعي[2].

خاتمة

يشكل الفكر السياسي لإخوان الصفا نموذجًا فلسفيًا متقدّمًا، حيث دعوا إلى الحكم العادل القائم على الفضيلة، وركزوا على أهمية التعليم والتنوير في تحقيق الإصلاح السياسي. رؤيتهم للدولة

[1] رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء: ج1، إعداد وتحقيق: عارف تامر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1989، ص15 وما يليها.

[2] فؤاد البعلى: فلسفة إخوان الصفا الاجتماعية والأخلاقية، مطبعة المعارف، بغداد، 1958، ص20-21.

والمجتمع تستند إلى الانسجام والتوازن بين مختلف الفئات، وهو ما جعل أفكارهم تظل مؤثرة في الفلسفة الإسلامية حتى اليوم.

الفارابي

تمهيد:

الفارابي، أحد أبرز الفلاسفة الإسلاميين، قدم إسهامات عميقة في الفلسفة السياسية، خاصة في رؤيته للدولة المثالية وصفات الحاكم. مستلهمًا من الفلسفة اليونانية، خصوصًا من أفكار أرسطو وأفلاطون، دمج الفارابي هذه الأفكار مع الفكر الإسلامي، مما أدى إلى تطوير فلسفة سياسية أكدت على أهمية الفضيلة والعدالة ودور الحاكم الحكيم في تنظيم المجتمع. ، سنستعرض خلال هذا الدرس طبيعة الدولة وفقًا للفارابي، بالإضافة إلى الصفات النفسية والجسدية التي يجب أن يتحلى بها الحاكم ليقود هذه الدولة بنجاح.

طبيعة الدولة وفقًا للفارابي

تتمحور فكرة الفارابي عن الدولة حول مفهوم **المجتمع الفاضل** الذي يسعى لتحقيق **السعادة** والكمال لأعضائه. كان يعتقد أن الدولة، ككيان سياسي، يجب ألا تهدف فقط إلى الرفاهية المادية، بل يجب أن تركز أيضًا على النمو الأخلاقي والعقلي للمواطنين. الدولة المثالية التي تصورها الفارابي هي **المدينة الفاضلة** (المدينة الفاضلة) التي تكون مليئة بالحكمة والمعرفة وتعمل على تطوير الإنسان فكريًا وأخلاقيًا[1].

1. **الطبيعة الغائية للدولة** :اعتقد الفارابي أن البشر بطبيعتهم اجتماعيون وأن هدفهم النهائي هو **السعادة** من خلال النمو الفكري والأخلاقي. تلعب الدولة دورًا حاسمًا في تحقيق هذا الهدف. الدولة هي وسيلة للأفراد لتحقيق كامل إمكاناتهم ككائنات عاقلة، موجهة بالفضيلة والمعرفة. وفقًا للفارابي، كما يحتاج الفرد إلى طبيعة عاقلة توجهه نحو الفضيلة و الكمال الخلقي، اذ يحتاج المجتمع إلى نظام منظم متكامل مع حاكم يتسم بالفضائل ليقود مواطنيه نحو السعادة.
2. **دور الدولة** : يرى الفارابي أن الوظيفة الرئيسية للدولة هي خلق الظروف التي تتيح للمواطنين عيش حياة فاضلة. يشمل هذا ليس فقط الحفاظ على النظام والقانون، بل أيضًا تعزيز التعليم، وتنمية الحكمة، وتطوير القيم الأخلاقية. يجب أن توفر الدولة المثالية

[1] أبو نصر الفارابي: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، دار المشرق، بيروت، ص20-21-22.

لمواطنيها الفرص للمشاركة في الأنشطة الفكرية والفلسفية، لأن هذه الأنشطة تؤدي إلى أعلى شكل من أشكال السعادة، وهو **التأمل** و **الفهم**.

وفقًا للفارابي، تتسم الدولة بهيكل هرمي، حيث يكون الحاكم في أعلى الهرم، وهو الشخص الأذكى والأكثر فضيلة في المجتمع، يليه مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون المعرفة والحكمة، ثم باقي المواطنين الذين قد يتعاملون مع المهام الأكثر عملية أو حرفية. فلكل فرد دور محدد في الدولة، ومن واجب الحاكم ضمان أن يؤدي الجميع دورهم بشكل يساهم في الخير العام.

3. **الحاكم المثالي** :بالنسبة للفارابي، لا يعتبر الحاكم مجرد قائد سياسي، بل هو شخص يرشد الدولة بأكملها نحو الكمال الفكري والأخلاقي. دور الحاكم في تصور الفارابي هو **فلسفي** بامتياز، مشابه لما وصفه أفلاطون في نظرية "الحاكم الفيلسوف". اذ يجب أن يفهم الحاكم **القوانين الإلهية** والمبادئ العقلية للكون، ويتأكد من تطبيق هذه المعرفة في الحكم. فالحاكم المثالي ليس فقط شخصية سياسية بل هو أيضًا **مرشد روحي** يقود الناس نحو التنوير والسعادة[1].

الصفات النفسية والجسدية للحاكم

في فلسفته السياسية، يولي الفارابي اهتمامًا كبيرًا للصفات النفسية والجسدية التي يجب أن يمتلكها الحاكم. اذ يجب أن يكون الحاكم مثالًا للفضيلة والحكمة، وأن يمتلك كلا من الذكاء والخلق الرفيع لقيادة المجتمع بنجاح. وفيما يلي الصفات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الحاكم وفقًا للفارابي:

1. **الصفات النفسية:**

أ .**الحكمة** :أهم صفة يجب أن يتحلى بها الحاكم، حسب الفارابي، هي الحكمة. يجب أن يمتلك الحاكم **القدرة الفكرية** على فهم طبيعة العالم، واحتياجات الناس، ومبادئ العدالة. الحكمة هي القدرة على فهم كل من **المجال الإلهي** و **البشري** وتطبيق هذه المعرفة في الحكم. يجب أن يكون الحاكم **فيلسوفًا** في جوهره، قادرًا على التفكير العقلاني، والتحليل النقدي، والسعي وراء الحقيقة.

[1] محمد بزشكي: ماهية الفلسفة السياسية في الحضارة الإسلامية، تر: علي آل دهر الجزائري، سلسلة الدراسات الحضارية، مكتبة مؤمن قريش، ط1، بيروت، لبنان، 2015، ص177.

ب .**الفضيلة** :يجب أن يكون الحاكم تجسيدًا لأعلى المعايير الأخلاقية وأن يكون قدوة للمواطنين في المجتمع. تشمل الفضيلة **العدالة، الاعتدال، الشجاعة،** و **الكرم** .يجب أن يزرع الحاكم هذه الفضائل في نفسه ويحفز الآخرين على أن يفعلوا نفس الشيء. كما ينبغي أن يعكس سلوك الحاكم الكمال الأخلاقي، حيث إن مثال الحاكم الشخصي يؤثر على المعايير الأخلاقية للمجتمع بأسره.

ج .**الشجاعة والاعتدال** :يجب أن يتحلى الحاكم بالشجاعة لاتخاذ القرارات الصعبة، خاصة عندما تتعلق برفاهية الدولة ومواطنيها. ومع ذلك، يجب أن تكون الشجاعة متوازنة مع الحكمة، مما يعني أن القرارات يجب ألا تكون متسرعة أو بناءً على العواطف. بل يجب أن تكون نتيجة للتفكير المدروس والاعتبار الأخلاقي.

2. **الصفات الجسدية:**

أ .**الصحة الجسدية والقوة** :على الرغم من أن الصفات النفسية للحاكم هي الأهم، فإن الفارابي يعترف أيضًا بأن الصحة الجسدية تلعب دورًا في قدرة الحاكم على القيادة. اذ يجب أن يكون الحاكم في صحة جيدة وأن يمتلك القدرة على التحمل التي تمكنه من أداء المهام الصعبة المرتبطة بالحكم. تمثل القوة الجسدية قدرة الحاكم على الحفاظ على استقرار الدولة وحمايتها من التهديدات الخارجية[1].

ب .**المظهر النبيل** :يذكر الفارابي أيضًا أن الحاكم يجب أن يمتلك مظهرًا نبيلًا ومهيبًا، حيث إن هذا سيلهم الاحترام والثقة لدى الناس. الحاكم الذي يظهر بمظهر يدل على العظمة والكرامة سيحصل على دعم المواطنين بسهولة ويُنظر إليه على أنه أهل للقيادة.

الخاتمة

تتمحور فلسفة الفارابي السياسية حول فكرة الدولة المثالية التي تكون مجتمعية قائمة على الحاكم الذي يتمتع بالحكمة والفضيلة. المسؤولية الأساسية للحاكم هي قيادة المواطنين نحو **السعادة** و **التطور الفكري،** وضمان أن تعمل الدولة بشكل منسجم وعادل. الصفات النفسية للحاكم—مثل الحكمة والفضيلة والشجاعة والاعتدال—تعد أساسًا للقيادة الفعالة، في حين أن الصحة الجسدية والقوة ضرورية أيضًا لأداء مهام الحاكم التي تتطلب الكثير من الجهد.

[1] محمد بزشكي: ماهية الفلسفة السياسية في الحضارة الإسلامية، تر: علي آل دهر الجزائري، سلسلة الدراسات الحضارية، مكتبة مؤمن قريش، ط1، بيروت، لبنان، 2015، ص178.

في النهاية، تعكس رؤية الفارابي عن الدولة إيمانه العميق بإمكانات الإنسان في تحقيق الكمال الفكري والأخلاقي، ولكن فقط ضمن مجتمع منظم بقيادة حاكم فيلسوف. تستمر هذه الفكرة حول الحاكم الحكيم والفاضل في إلهام الفكر السياسي والنقاشات حول القيادة في العالم الإسلامي وما بعده.

ابن باجة

تمهيد:

ابن باجة، الذي يُعتبر من أبرز الفلاسفة في العصور الوسطى الإسلامية، قدّم مساهمات كبيرة في الفلسفة السياسية، متأثرًا بعلم الفلسفة اليونانية من خلال اهتمامه بالفلسفة الأرسطية، وفي الوقت نفسه، متأثّرًا بالظروف السياسية والاجتماعية في الأندلس. ينطوي فكر ابن باجة السياسي على تأملات عميقة حول السلطة، والمجتمع، والدولة، والحاكم، ويعكس رؤية عقلانية في التعامل مع قضايا الحكم والسياسة.

التفكير في السلطة والسياسة

ابن باجة كان يرى أن الفلسفة ليست مجرد تأملات في مفاهيم عقلية مجردة، بل هي وسيلة لفهم الواقع وتوجيهه نحو الأفضل. في هذا السياق، كان يرى أن الإنسان مدني بطبعه، وأنه لا يمكن[1] أن يعيش إلا في المجتمع. ولكن هذا المجتمع، من وجهة نظره، لا بد أن يكون منظمًا بشكل عقلاني ومؤسساتي. وفي نظرته للسلطة، يرى ابن باجة أن الحكم يجب أن يكون بيد الفيلسوف الحاكم، وهو شخص حكيم يتسم بقدرة على التوازن بين العقلانية والعدالة.

بالنسبة له، الحاكم الذي يستحق القيادة يجب أن يكون الشخص الذي يعيش وفقًا لمبادئ العقل، ويمارس العدالة بموضوعية. ويرى أن السلطة لا ينبغي أن تتركز في يد الحاكم فقط، بل يجب أن تكون معبرة عن العقل الجمعي للمجتمع. بمعنى آخر، لا يتعين أن يكون الحاكم مجرد فرد استبدادي، بل يجب أن يستمد حكمه من المعرفة والحكمة الجماعية التي تمثل مصلحة المجتمع.

الدولة والفرد: العلاقة بينهما

على الرغم من إيمانه بأن الإنسان مدني بطبعه، وأنه لا يستطيع العيش في عزلة عن المجتمع، إلا أن ابن باجة كان يرى أن الفرد هو أساس الدولة ووجودها. ورغم تأكيده على أهمية الدولة

[1] زينب عفيفي: ابن باجة وآراؤه الفلسفية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ص30.

لتنظيم الحياة الاجتماعية، إلا أنه كان يشدد على أن الفضل في إقرار العدالة وتنظيم العلاقات الاجتماعية يجب أن يعود إلى الفرد الفيلسوف الذي يعقل قوانين الدولة. وبالتالي، كانت الدولة بالنسبة له مجرد أداة لتنفيذ معايير العقل والعدالة.

وفي هذا السياق، كان يرى أن النظام السياسي المثالي هو الذي يتم فيه احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، طالما أنهم لا يضرون بالمصلحة العامة. كما كان يعتقد أن الحاكم يجب أن يسعى إلى تربية الشعب على الفضيلة، والارتقاء بمستوى الحكمة والعقل داخل المجتمع. وأي محاولة للسيطرة أو التسلط من قبل الحاكم أو الدولة ستكون بمثابة تهديد للسلام الاجتماعي[1].

المجتمع المثالي: الحكمة في التنظيم الاجتماعي

فيما يتعلق بتصور ابن باجة للمجتمع المثالي، فإنه كان يرى أن المجتمع لا يتطور بشكل صحيح إلا من خلال تعزيز الحكمة والعدالة. ومن أجل ذلك، كان يعتقد أن الفلسفة يجب أن تكون الدعامة الأساسية للمجتمع، وأن يتم تعليم الأفراد كيفية التفكير العقلاني الصحيح، مع تعزيز الفضائل الأخلاقية. يرى ابن باجة أن العلم هو أساس التقدم الاجتماعي، وأن المجتمع الذي يقدر الفلسفة والعقل سيكون أكثر استقرارًا.

وعلى الرغم من ذلك، كان ابن باجة يشدد على ضرورة التوازن بين الفيلسوف والعامة، حيث يجب على الفيلسوف أن يبقى بعيدًا عن الانخراط في السياسة المباشرة. وكان يعتقد أن الفيلسوف المثالي لا يسعى إلى السلطة الشخصية، بل يسعى إلى تحقيق نظام سياسي يعكس العدالة والحكمة.

العدالة: مركز الفكر السياسي

أحد المبادئ الأساسية التي يتبناها ابن باجة في فكره السياسي هو العدالة. بالنسبة له، العدالة ليست مجرد توزيع عادل للموارد، بل هي السعي لتحقيق التوازن بين الأفراد والمجتمع. وكانت العدالة عنده مرادفة للوصول إلى أعلى درجات الحكمة والعقلانية في اتخاذ القرارات السياسية، الأمر الذي يعني ضرورة معاملة الأفراد بكرامة، وحماية حقوقهم في إطار من التنظيم السياسي العقلاني.

كما أن ابن باجة كان يرى أن الدولة المثالية هي تلك التي تسعى لتحقيق التوازن بين الحرية الشخصية والمصلحة العامة. وكان يعارض الأوضاع السياسية التي تميل نحو الاستبداد، حيث

[1] كامل حمود: دراسات في تاريخ الفلسفة العربية.

يرى أن السلطة يجب أن تُمارَس بشكل عقلاني ووفقًا للعدالة. الحاكم يجب أن يكون فيلسوفًا، وعليه أن يتعلم كيف يدير المجتمع بما يخدم مصلحة الجميع، من خلال معرفة شاملة ومعمقة للقيم الإنسانية والفلسفية.

الخلاصة

إجمالاً، يقدم ابن باجة رؤية سياسية تنبع من مبدأ العقلانية والتوازن بين الأفراد والدولة. وكان يعتقد أن السلطة يجب أن تكون بيد من يمتلك الحكمة والفهم العميق للأمور الإنسانية والاجتماعية، أي الحاكم الفيلسوف. ومن خلال تطبيق الفلسفة والعقلانية على السياسة، كان يعتقد أن المجتمع يمكن أن يحقق العدالة، ويرتقي إلى مستوى أعلى من التنظيم الاجتماعي، بعيدًا عن الفوضى والاستبداد.

ابن رشد:

تمهيد:

ابن رشد، كان فيلسوفًا أندلسيًا بارزًا له تأثير كبير على الفكر الإسلامي والغربي، خاصة في العصور الوسطى. فقد كان مهتمًا بشدة بمصالحة العقل والإيمان والتوفيق بينهما، وكان لهذا التأثير على آرائه بشأن السياسة ودور الحاكم. في هذا المقال، سوف نستكشف طبيعة الدولة كما تصورها ابن رشد والصفات النفسية والجسدية التي اعتبرها ضرورية للحاكم ليكون عادلًا وفعالًا.

طبيعة الدولة عند ابن رشد

كان ابن رشد يعتقد أن الدولة هي مؤسسة أساسية لتحقيق الخير العام وحماية الفضائل الأخلاقية والفكرية للمجتمع. ورأى أن الدولة هي انعكاس للنظام الإلهي وأنها يجب أن تعمل بطريقة تعزز العدالة والسلام ورفاهية المواطنين. وفقًا لابن رشد، فإن الدولة ليست مجرد منتج لنظريات العقد الاجتماعي، بل هي كيان تم إنشاؤه لتسهيل ازدهار الإنسان.

1. **الأساس الفلسفي للدولة** :استمد ابن رشد الكثير من أفكار الفلسفة السياسية من أعمال أرسطو، وخاصة *السياسة* . حيث كان يعتقد أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته ولا يمكنه العيش في عزلة. وبالتالي، وجود الدولة لتلبية احتياجات البشر للتعاون والرفاهية المشتركة. أما الوظيفة الرئيسية للدولة فهي توفير إطار يسمح للأفراد بالسعي لتحقيق تطورهم الفكري والأخلاقي.

2. **دور القانون** :شدد ابن رشد على أهمية القانون في الحفاظ على النظام والعدالة.اذ كان يعتقد أن القانون يجب أن يتماشى مع العقل والدين. فبالنسبة لابن رشد، كان الهدف النهائي من الدولة هو تمكين المواطنين من تحقيق السعادة، التي كان يراها النهاية الصحيحة للحياة الإنسانية. فالسعادة في هذا السياق ليست مجرد رفاهية مادية، بل أيضًا تحقيق الإمكانات و الكمالات الفكرية والأخلاقية. وكل ذلك يتم من خلال تعزيز الحياة الفاضلة، التي توجهها المبادئ العقلية، والالتزام بالقانون الإلهي.
3. **هيكل الدولة** :كان ابن رشد يعتقد في دولة هرمية ومنظمة حيث يكون للحاكم السلطة في الحفاظ على النظام، ولكن أيضًا مسؤولية ضمان توافق القوانين مع العقل والإرشاد الإلهي. كما أكد على أن الحاكم يجب أن يمتلك الحكمة والفهم لكي يتخذ القرارات التي تؤدي إلى[1] أفضل النتائج للمجتمع. وعليه يجب أن تحكم الدولة من قبل الفلاسفة أو الحكام الحكماء الذين يفهمون الحقائق الأعمق للوجود البشري، حيث أنهم الأقدر على قيادة المجتمع إلى العدالة والازدهار.

صفات الحاكم

في الفكر السياسي لابن رشد، كان للحاكم دور مركزي في الدولة. وكانت الصفات النفسية والجسدية التي يجب أن يمتلكها الحاكم ضرورية للحكم الفعال وتحقيق العدالة. كانت آراء ابن رشد عن الحاكم مستوحاة من فهمه للفلسفة الأرسطية، التي كانت تضع الكثير من التركيز على الفضيلة والعقل.

1. **الصفات النفسية للحاكم:**

- **الحكمة** :يجب أن يمتلك الحاكم الحكمة، التي تشمل القدرة على التفكير الجيد واتخاذ القرارات بناءً على المعرفة والفهم. تمكّن الحكمة الحاكم من التعامل مع القضايا الأخلاقية والسياسية المعقدة واتخاذ قرارات تخدم الدولة ومواطنيها.
- **العدالة** :يجب أن يكون للحاكم إحساس عميق بالعدالة، بحيث يضمن أن يتم معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة وأن تُطبق القوانين بعدالة. فبالنسبة لابن

[1] فريد العليبي: رؤية ابن رشد السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص20 وما بعدها.

رشد، لم تكن العدالة فضيلة أخلاقية فقط، بل كانت أيضًا فضيلة عملية، ضرورية لاستقرار وازدهار الدولة.

- **الاعتدال** :يجب أن يظهر الحاكم ضبط النفس والاعتدال في شؤونه الخاصة والعامة. حيث كان ابن رشد يعتقد أن الحاكم يجب أن يتجنب الإفراط، سواء في الثروة أو السلطة أو المتعة، لأن ذلك يؤدي إلى الفساد وسوء الحكم. كما يجب أن يظهر الحاكم الاعتدال ليقود الرعية من خلال فكرة القدوة .
- **الحصافة** :الحصافة هي القدرة على الحكم والتصرف بما يتوافق مع العقل، خاصة في الأوقات أو المواقف المتأزمة غير المتوقعة. اذ يجب أن يكون الحاكم حصيفًا في اتخاذ قراراته، مدركًا عواقب أفعاله ومتأقلمًا مع الظروف المتغيرة[1].

2. **الصفات الجسدية للحاكم:**

- **القوة والصحة** : أكد ابن رشد على أن الحاكم يجب أن يكون قادرًا بدنيًا وصحيًا.اذ تعتبر الصحة الجيدة عاملًا مهمًا في تمكين الحاكم من أداء واجباته بشكل فعال. يضمن الجسم السليم أن يكون الحاكم قادرًا على اتخاذ قرارات واضحة والمشاركة في الأنشطة المطلوبة من القيادة.
- **المظهر** :رغم أن ابن رشد لم يتطرق بشكل مكثف إلى مظهر الحاكم، كان مما يستشف من وجهة نظره أن المظهر الخارجي للقوة والثقة مهم لإلهام الاحترام والثقة بين المواطنين. يجب أن يظهر الحاكم السلطة والكرامة، مما يساعد في الحفاظ على الاستقرار والقيادة.

3. **القيادة الأخلاقية والفكرية** :الحاكم المثالي عند ابن رشد هو من يجمع بين الفضائل الأخلاقية والفكرية. كان يعتقد أن الحاكم يجب أن يكون عادلًا ومتوازنًا من الناحية الأخلاقية، لكنه أيضًا ذكيا يقظا ، قادرًا على فهم وتنفيذ المبادئ الفلسفية لحكم المجتمع. فهذا التأسيس أو التأصيل الفلسفي يضمن أن يتخذ الحاكم قرارات تتماشى مع الهدف الحقيقي من الدولة، وهو ازدهار الإنسان.

الخاتمة

[1] مصطفى بن تمسك: ابن رشد. السياسة والدين بين الفصل والوصل، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.

رؤية ابن رشد للدولة وصفات الحاكم متجذرة في فهمه الفلسفي والديني للطبيعة البشرية والمجتمع والنظام الإلهي. حيث كانت الدولة بالنسبة له وسيلة لتحقيق العدالة وتمكين الأفراد من بلوغ إمكاناتهم العليا. كما كانت الصفات النفسية للحاكم، مثل الحكمة والعدالة والاعتدال والحصافة، ضرورية للحكم الفعال، بينما كانت الصفات الجسدية مثل القوة والصحة تدعم قدرة الحاكم على القيادة. و بالمجمل فمن خلال دمج الفلسفة الأرسطية مع الفكر الإسلامي، قدم ابن رشد نموذجًا شاملاً للفلسفة السياسية التي تهدف إلى تحقيق التوافق بين العقل والدين من أجل تحسين المجتمع.ذلك في الوقت الذي تستمر أفكار ابن رشد عن طبيعة الدولة وصفات الحاكم في التأثير على الفكر السياسي، خاصة في الفلسفة الإسلامية، وتوفر إطارًا زمنيًا لفهم دور القيادة في تعزيز العدالة وازدهار الإنسان.

الفكر السياسي في العصر الحديث

محاضرة 6: نظريات العقد الاجتماعي:

تمهيد:

فلسفة العقد الاجتماعي هي نظرية سياسية تتعلق بشرعية السلطة السياسية ونشوء الدولة. تفترض هذه النظرية أن الأفراد يتحدون طوعًا في مجتمع واحد ويتنازلون عن بعض حقوقهم وواجباتهم لصالح عقد اجتماعي بهدف العيش في مجتمع منظم ومرتب. أصبحت هذه النظرية محورية في الفكر الغربي خاصة من خلال أعمال فلاسفة مثل توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، وهي تشكل حجر الزاوية في الفلسفة السياسية الحديثة.

1.أصول نظرية العقد الاجتماعي

يمكن تتبع فكرة العقد الاجتماعي إلى التفكير السياسي في العصور القديمة، على الرغم من أنها أصبحت محورية في الفكر السياسي في العصور الحديثة. العقد الاجتماعي يقدم تفسيرًا نظريًا للكيفية التي يتحول فيها البشر من حالة من الحرية والحقوق الطبيعية إلى حالة منظمّة ضمن مجتمع منظم. في الفلسفة السياسية الغربية، أخذ العقد الاجتماعي أشكالًا مختلفة وفقًا للمفاهيم الفلسفية المختلفة ونظرة كل مفكر للطبيعة البشرية ودور الدولة[1].

أ/- هوبز

فلسفة العقد الاجتماعي عند هوبز: طبيعة العقد وطبيعة نظام الحكم

تُعد الفلسفة السياسية لتوماس هوبز (1588–1679) من أبرز الفلسفات التي تناولت فكرة العقد الاجتماعي، والتي طرحها في كتابه *ليفياثان* .(1651)وقد أثرت آراء هوبز حول طبيعة الإنسان، وحالة المجتمع في غياب السلطة المركزية، وتشكيل النظام السياسي على الفلسفة السياسية الحديثة. في هذا الدرس، سيتم استكشاف فلسفة العقد الاجتماعي عند هوبز مع التركيز على طبيعة العقد وكذلك طبيعة النظام الحكومي الذي اعتبره هوبز ضروريًا.

1.حالة الطبيعة والإنسان قبل وجود المجتمع

طور هوبز نظريته حول العقد الاجتماعي كإجابة على الاضطرابات السياسية والاجتماعية في عصره، وبخاصة بعد الحروب الأهلية في إنجلترا. وقد حاول أن يقدم الدليل الفلسفي النظري بأن الإنسان في "حالة الطبيعة"، أي قبل تكوين المجتمعات ووجود السلطة السياسية، يعيش في حالة من الفوضى والاضطراب. فحالة الطبيعة، وفقًا لهوبز، ليست حالة سلمية أو مثالية بل هي حالة "حرب الجميع ضد الجميع(bellum omnium contra omnes) "، حيث يقاتل كل فرد ضد الآخر من أجل البقاء. في غياب السلطة المركزية والقوانين، لا يوجد أمن ولا ملكية ولا ضمان للحياة[2].

وفي هذه الحالة الطبيعية، الإنسان وفقًا لهوبز منكفئ حول ذاته ويميل إلى الأنانية. فتصور هوبز للإنسان كان متشائمًا: حيث يتصرف الإنسان بناءً على مصالحه الخاصة، وعادة ما يكون مستعدًا

[1] وليم كلي رايت: تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد. التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص76 وما يليها.

[2] بونوا سبينوزا: توماس هوبز، تر: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان.

لاستخدام العنف لتحقيق رغباته. فمن دون وجود قوانين تنفذها سلطة عليا، يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الأمان والخطر المستمر.

.2العقد الاجتماعي: من حالة الطبيعة إلى النظام السياسي

للخروج من خطر الفوضى، يرى هوبز أن الناس يجب أن يبرموا عقدًا اجتماعيًا. هذا العقد هو اتفاق متبادل يتخلى فيه الأفراد عن حرياتهم وحقوقهم الطبيعية من أجل ضمان الأمن والنظام في المجتمع. مقابل التنازل عن بعض حقوقهم، يحصلون على حماية من العنف ومخاطر حالة الطبيعة.

يعتمد العقد الاجتماعي عند هوبز على مبدأ "حفظ الحياة". حيث يتنازل كل إنسان طواعية عن جزء من حريته ويفوض السلطة لتشكيل القوانين وتنفيذها إلى سلطة مركزية، وهي "السيد" أو "السيادة". هذه السلطة قد تكون فردًا (مثل الملك) أو مجموعة من الحكام. الأمر المهم هو أن هذا السيد يمتلك السلطة المطلقة ويجب عليه أن يحافظ على السلام والأمن.

.3طبيعة العقد وأهمية السيادة

بالنسبة لهوبز، فإن العقد الاجتماعي هو اتفاق غير قابل للرجوع عنه أو نقضه. فبمجرد أن يتم إبرامه، لا يمكن للأفراد إلغاء التزاماتهم. فالسيادة التي تُنشأ من خلال العقد لها سلطة مطلقة لتنفيذ القوانين وفرض النظام. يجب أن تكون هذه السلطة غير مقيدة، لأن أي تقييد للسيادة من شأنه أن يؤدي إلى فقدان السلطة وبالتالي العودة إلى حالة الطبيعة.

–السيادة في نظر هوبز ليست ملتزمة بشروط العقد الذي يفرضه على الآخرين. هذا يعني أن السيد ليس ملتزمًا بالقوانين التي يفرضها على المواطنين، لأن المواطنين قد تنازلوا تمامًا عن حقوقهم لصالحه. ففكرة السلطة المطلقة للسيد كانت إحدى السمات الرئيسية لفلسفة هوبز، وهي التي رفضها العديد من المفكرين اللاحقين مثل جون لوك وجان جاك روسو.

.4طبيعة نظام الحكم: الحكم المطلق

فلسفة هوبز حول العقد الاجتماعي تؤدي إلى تأييده لنظام حكم مطلق. في مثل هذا النظام، تتمركز كل السلطة في يد حاكم واحد أو في هيئة حاكمة غير مقسمة. يجب أن يمتلك السيد السلطة الكاملة لوضع القوانين وتنفيذها، والحفاظ على النظام، دون أن يتأثر بعمليات سياسية أو اجتماعية أخرى.

بالنسبة لهوبز، فإن الدولة المطلقة ضرورية لضمان السلام وحماية المجتمع من حالة الفوضى. يجب أن تكون السلطة قوية بما يكفي لتكون قادرة على الاستجابة الفورية للتهديدات والحفاظ على النظام دون أن تتأثر بعمليات سياسية طويلة أو توترات اجتماعية. وبالتالي يجب أن تكون السلطة قادرة على اتخاذ القرارات بسرعة في الأمور العسكرية والشؤون الخارجية. وذلك يكون فقط من خلال سلطة قوية ومركزية. كما يمكن بموجب تلك السلطة المطلقة حسب هوبز، التغلب على الفوضى وخلق نظام سياسي مستقر.

وعلى الرغم من الصلابة والتوازن الذي تبدو عليه نظرية هوبزحول العقد الاجتماعي فهي لم تخلُ من النقد. فالعديد من المفكرين، وبخاصة من أتباع الليبرالية مثل جون لوك، رفضوا فكرة السلطة المطلقة. فلقد رافع لوك من اجل ان تكون سلطة السيد محدودة، وأن يحق للأفراد التمرد ضد حاكم استبدادي. فعلى عكس هوبز، رأى لوك في العقد الاجتماعي وسيلة لحماية الحقوق والحريات الفردية، وليس وسيلة للتنازل التام عن الحقوق.

على الرغم من النقد، إلا أن نظرية هوبز حول العقد الاجتماعي كانت لها تأثيرات كبيرة في الفلسفة السياسية. فقد وضعت الأسس للعديد من النظريات السياسية الحديثة وأسهمت في تطور نماذج الدولة التي تعتمد على الحاجة لسلطة مركزية قوية. كانت أفكار هوبز عن حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي أيضًا مقدمة للعديد من النظريات الحديثة حول السياسة[1].

الخاتمة

تتمحور فلسفة هوبز حول العقد الاجتماعي حول تصور لحالة الطبيعة التي تكون "وحيدة، بائسة، قذرة، حيوانية وقصيرة". ومن أجل الهروب من هذه الفوضى، يتعين على الأفراد إبرام عقد اجتماعي للتنازل عن حرياتهم ومنح السلطة للسيد. هذا السيد يجب أن يمتلك سلطة مطلقة للحفاظ على النظام. دعم هوبز نظام حكم مطلق وأكد على أن السلطة المطلقة ضرورية لضمان السلام وحماية المجتمع من العودة إلى حالة الفوضى. رغم انتقادات المفكرين اللاحقين، فإن أفكار هوبز ساهمت بشكل كبير في تشكيل الفلسفة السياسية الغربية ولا تزال تُعد حجر الزاوية لفهم الدولة الحديثة.

ب/- جون لوك:

فلسفة العقد الاجتماعي عند جون لوك

[1] توماس هوبز: اللفياثان. الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب وبشرى صعب، كلمة، أبو ظبي، إ ع م، ط1، 2011.

يعد جون لوك (1632–1704)من أعظم الفلاسفة السياسيين في تاريخ الفلسفة الغربية، وواحدًا من المؤسسين الرئيسيين للفكر السياسي الليبرالي. قدم نظرية العقد الاجتماعي التي تعد من أبرز مساهماته في الفكر السياسي، حيث قدم تصورًا مختلفًا عن التصور الذي طرحه هوبز. ورغم أن لوك أيضًا افترض فكرة أن الإنسان قد عاش في حالة طبيعية قبل تشكيل الدولة، إلا أن نظرته لهذه الحالة كانت أكثر تفاؤلاً وأقل تشاؤمًا من هوبز.

–فلسفة العقد الاجتماعي عند جون لوك هي واحدة من أهم النظريات السياسية في الفكر الغربي. كان لوك، الفيلسوف الإنجليزي في القرن السابع عشر، قد طور أفكاره في سياق الاضطرابات السياسية التي شكلت الثورة الإنجليزية وظهور الديمقراطية الحديثة. اذ يعد كتابه " بحثان في الحكم Two Treatises of Government (1689) أو في الحكم المدني حجر الزاوية لنظريته السياسية ويتناول فيه بشكل خاص طبيعة العقد الاجتماعي، نشوء الحكومات، والانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية.

.1طبيعة العقد الاجتماعي

بالنسبة للوك، يعتبر العقد الاجتماعي حدثًا افتراضيًا يشكل أساسًا لتكوين المجتمعات السياسية. وعلى عكس توماس هوبز الذي رأى العقد الاجتماعي كوسيلة للحد من الفوضى والعنف في "حرب الجميع ضد الجميع"، اعتبر لوك العقد وسيلة لضمان الحرية والملكية ضمن نظام منظم.

–يرى لوك أن الإنسان بطبيعته كائن عقلاني قادر على اتخاذ قراراته الخاصة والتصرف بحكمة. ففي الحالة الطبيعية، التي يصفها بأنها "حالة من الحرية والمساواة"، يمتلك البشر حقوقًا غير قابلة للتنازل مثل الحق في الحياة والحرية والملكية. هذه الحقوق ليست منحة من حكومة أو مشرع، بل هي جزء طبيعي من وجود الإنسان.

لكن الحالة الطبيعية أيضًا مليئة بعدم اليقين، إذ لا توجد سلطة رسمية تحمي حقوق الناس وتقوم بحل النزاعات. وهنا يأتي دور العقد الاجتماعي. يرى لوك بأن البشر يتفقون طواعية لتشكيل مجتمع سياسي من أجل ضمان حقوقهم وحل نزاعاتهم بطريقة عادلة. فالعقد الاجتماعي، إذًا، هو فعل من الموافقة الطوعية يتيح تشكيل حكومة لحماية حقوق الجميع[1].

.2طبيعة العقد وطبيعة نظام الحكم

[1] وليم كلي رايت: تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد. التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

على عكس هوبز الذي كان يرى العقد الاجتماعي كوسيلة لإنشاء سلطة مطلقة وغير محدودة، يرى لوك أن الحكومة مشروعة فقط إذا نشأت بموافقة المحكومين وكانت تهدف إلى حماية الحقوق الطبيعية. هنا نجد لوك يميز بين أشكال مختلفة من الحكم، حيث يجب أن يكون الحكم قائمًا على موافقة الشعب وحماية حقوقهم.اذ تقتصر سلطة الدولة في نظر لوك على حماية الحياة والحرية والملكية. وتتمثل مهمة الحكومة في ضمان هذه الحقوق وإقامة العدالة من خلال سن القوانين وتنفيذها. كما أن لوك يرى أن الحكومة لا يمكن أن تكون شرعية إذا كانت تتعدى على هذه الحقوق.ومن جانب اخر يفضل لوك شكل الحكومة الديمقراطية الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات. حيث تكون السلطة التشريعية مسؤولة عن سن القوانين، بينما تتولى السلطة التنفيذية تطبيق هذه القوانين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك سلطة قضائية مستقلة لضمان تطبيق القوانين بشكل عادل. هذا النظام للفصل بين السلطات يضمن عدم تركز السلطة في يد مؤسسة أو شخص واحد، وبالتالي حماية حقوق الأفراد.

.3الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية

الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية بالنسبة للوك هو عملية ترتبط بإبرام العقد الاجتماعي. ففي الحالة الطبيعية، يتمتع الأفراد بالحرية والمساواة، لكن هذه الحرية ليست مطلقة، حيث لا توجد سلطة رسمية تضمن حماية الحقوق وحل النزاعات.

يصف لوك الحالة الطبيعية بأنها حالة يتمكن فيها الناس من الدفاع عن حقوقهم، لكنهم قد يواجهون أيضًا نزاعات تتعلق بمفاهيم مختلفة للعدالة. هذه اللامساواة وعدم اليقين يدفعان الأفراد للانتقال إلى العقد الاجتماعي. فيختار الناس أن يتنازلوا طواعية عن بعض حقوقهم من أجل إنشاء سلطة يمكنها ضمان العدالة وحل النزاعات.

هذا الانتقال يتطلب توافقًا بين جميع الأطراف المعنية على نظام سياسي جديد يُنشىء الدولة كحارسة للعدالة وسيادة القانون. في هذا النظام الجديد، تقتصر سلطة الدولة على سن القوانين وتطبيقها، مع الحفاظ على حقوق الأفراد. كما يشدد لوك على أن المواطنين لهم الحق في الثورة ضد الحكومة إذا كانت لا تفي بمسؤولياتها أو تنتهك حقوقهم[1].

.خاتمة

[1] جون لوك: الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر: محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر.

تعد فلسفة العقد الاجتماعي عند جون لوك مساهمة أساسية في التأملات الفلسفية السياسية، حيث تشكل أساسًا للمبادئ الديمقراطية الحديثة وحقوق الإنسان. وعلى عكس هوبز الذي رأى ضرورة إقامة دولة قوية مركزية للحد من الفوضى، يرى لوك أن الحكومة يجب أن تستند إلى موافقة المحكومين وأن تكون مهمتها الرئيسية هي حماية الحقوق الطبيعية.

- يكون الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية عند لوك فعل طوعي من البشر الذين يختارون إنشاء حكومة لحماية حقوقهم دون التفريط في حريتهم. ففلسفة العقد الاجتماعي عند لوك تشكل أساسًا للديمقراطية الحديثة التي تعتمد على فصل السلطات، احترام حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية للمواطنين.

ج/- فلسفة العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو

جون جاك روسو، فيلسوف فرنسي عاش في القرن الثامن عشر، معروف بنظريته في العقد الاجتماعي التي قدمت إسهامًا أساسيًا في الفلسفة السياسية. في عمله *من العقد الاجتماعي* (Du Contrat Social)، يعرض روسو رؤيته حول طبيعة العقد الاجتماعي وكيفية انتقال البشر من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية.واللافت هو تباين فلسفة العقد الاجتماعي عند روسو بشكل كبير عن الفلسفات الأخرى مثل تلك التي قدمها توماس هوبز وجون لوك.

1. الحالة الطبيعية

تصور روسو للحالة الطبيعية يختلف بشكل جذري عن تصورات هوبز ولوك. في عمله *خطاب حول أصل التفاوت بين البشر* (Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes)، وصف روسو الحالة الطبيعية بأنها فترة عاش فيها البشر أحرارًا ومتساوين ومستقلين. في هذه الحالة، كان الناس يعيشون بشكل فردي دون هياكل اجتماعية أو سياسية، وكانوا بطبيعتهم جيدين ميالين الى الخير. حيث كانت فكرة "الحرية الطبيعية" محورية، اذ كان كل فرد قادرًا على العيش وفقًا لاحتياجاته الخاصة دون الحاجة إلى التزام بالقوانين الاجتماعية أو المؤسسات السياسية.

لكن روسو يرى أن هذا الوضع تغير مع تقدم الحضارة وظهور الملكية الخاصة واللامساواة.فهو يعتقد أن إدخال الملكية الخاصة أسس للامساواة الاجتماعية والسياسية وخلق هياكل سلطة جديدة، مما أدى إلى تدهور الطبيعة البشرية وظهور الفروق الاجتماعية بين الأفراد[1].

.2العقد الاجتماعي

على عكس هوبز ولوك، اللذين يذهبان الى أن العقد الاجتماعي هو اتفاق بين الأفراد والسلطة الحاكمة، يرى روسو أن العقد الاجتماعي هو اتفاق بين الأفراد أنفسهم لإنشاء "إرادة عامة " (volonté générale)مشتركة. فالعقد الاجتماعي عند روسو ليس اتفاقًا لإنشاء حكومة تفرض السلطة على الأفراد، بل هو جهد جماعي يهدف إلى تشكيل مجتمع سياسي يقوم على المساواة والحرية.

يعتبر روسو أن العقد الاجتماعي هو فعل من التزام الذات، حيث يتنازل كل فرد عن جزء من حريته الشخصية، لكن هذا التنازل لا يكون لصالح نفسه، بل لصالح الإرادة العامة للمجتمع. من خلال هذا العقد، يدخل الفرد في مجتمع سياسي يعبر عن "الإرادة العامة"، التي ليست مجرد مزيج من الرغبات الفردية، بل تعبر عن الإرادة الجماعية للمجتمع والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. الفكرة هي الحفاظ على الصالح العام وضمان الحرية الفردية من خلال الانصياع الطوعي للسلطة الجماعية. فالذي يهب نفسه للجماعة لا يهب نفسه لأحد.

.3طبيعة العقد ونظام الحكم

في العقد الاجتماعي، يتنازل كل فرد عن جزء من حريته الطبيعية لتشكيل ترتيب سياسي جماعي. وهنا يختلف روسو عن لوك في أن العقد الاجتماعي عنده ليس أساسًا لإنشاء دولة تحمي الحقوق الطبيعية للأفراد، بل هو وسيلة لتحقيق الحرية الجماعية من خلال "الإرادة العامة". حيث يرى روسو أن الحرية الحقيقية هي التي يعيشها الإنسان في تناغم مع المجتمع ومن خلال "الإرادة العامة" للأمة.

–فيما يتعلق بنوع الحكومة، يعتقد روسو أن الديمقراطية المباشرة هي النظام المثالي. اذ لا يُمثل الشعب من خلال حكومة تمثيلية، بل يمارس المواطنون سلطتهم السياسية بشكل مباشر من خلال المشاركة في عملية التشريع والتوصل إلى إرادة عامة مشتركة. هنا ينتقد روسو فكرة وجود ملك

[1] ليو شتراوس وجوزيف كروسبي: تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم: إمام عبد الفتاح، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المجلس العالمي للثقافة، القاهرة، 2005.

مطلق أو حكومة أوليغارشية، حيث تعتبر هذه الأنظمة غير متوافقة مع الحرية والمساواة بين المواطنين.

–النظام السياسي الذي يراه روسو في إطار العقد الاجتماعي هو نظام ديمقراطي حيث يشارك جميع المواطنين بشكل متساوٍ في اتخاذ القرارات السياسية. يمثل الشعب السيادة الحقيقية وله الحق في إصدار القوانين ومراقبة الحكومة.

.4الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية

الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية يحدث وفقًا لروسو من خلال موافقة الأفراد على العقد الاجتماعي. ففي الحالة الطبيعية، كان الناس يعيشون في حرية فردية دون هياكل سياسية أو اجتماعية. لكن هذا الوضع يتغير من خلال العقد الاجتماعي الذي يهدف إلى تشكيل مجتمع قائم على "الإرادة العامة" التي تعكس إرادة الجميع لتحقيق المصلحة العامة.

هذا الانتقال لا يحدث بالقوة أو الإكراه، بل من خلال اتفاق طوعي بين الأفراد للتخلي عن جزء من حرياتهم والامتثال للإرادة العامة. ففي نظرية روسو، لا يتعلق الأمر بإنشاء سلطة مركزية، بل بتعزيز المشاركة السياسية والسيادة الجماعية. فلا يمكن للناس أن يحققوا حريتهم الحقيقية إلا من خلال الاشتراك في هذا العقد الاجتماعي.[1]

.5الخاتمة

فلسفة العقد الاجتماعي عند روسو تمثل انقطاعًا جذريًا مع التصورات التقليدية للسلطة السياسية. بينما كان هوبز يرى العقد الاجتماعي كوسيلة لإنشاء دولة ذات سيادة مطلقة، وكان لوك يراه وسيلة لحماية الحقوق الطبيعية، يرى روسو أن العقد الاجتماعي هو وسيلة لتشكيل مجتمع سياسي يعزز المساواة والحرية من خلال الالتزام بالإرادة العامة.

بالنسبة لروسو، الحرية السياسية الحقيقية ليست الحرية الفردية، بل هي حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية والعيش وفقًا لـ "الإرادة العامة". العقد الاجتماعي، إذن، ليس مجرد اتفاق بين الأفراد والسلطة الحاكمة، بل هو اتفاق بين المواطنين لتشكيل نظام سياسي يقوم على المساواة والحرية ويضمن المصلحة العامة.[2]

[1] جان جاك روسو: العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، مكتبة النافذة، مصر.

[2] علي المحمودي: نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظار هوبز ولوك، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.

محاضرة 7: هيجل:

تمهيد:

يعدّ الفيلسوف الألماني جورج فيلهلم فريدريش هيجل من أبرز المفكرين في الفلسفة السياسية الحديثة، حيث قدم تصورًا شاملاً يعكس رؤيته للعلاقات بين الدولة، الفرد، والحرية. يُعتبر هيجل من الفلاسفة الذين حاولوا معالجة مفهوم الدولة بطرق فريدة، وجعل من الدولة أداة لتحقيق الحرية الذاتية للأفراد ضمن سياق جمعي. ولعل الفكرة الأساسية في الفكر السياسي الهيجلي تتمثل في التصور الديناميكي للتاريخ، حيث يُنظر إلى الدولة كذروة تحقيق الذات الإنسانية في سياق تاريخي ومؤسسي.

الدولة كتحقيق للحرية

أحد المفاهيم المركزية في الفكر السياسي عند هيجل هو أن الدولة هي الساحة التي يتم فيها تحقيق الحرية الحقيقية للإنسان. يختلف هيجل عن العديد من الفلاسفة الآخرين، مثل الفلاسفة الليبراليين، في تأكيده على أن الحرية لا تتحقق في انعزال الفرد أو في تراجع الدولة عن التدخل في حياة الأفراد. بل على العكس، يعتقد هيجل أن الحرية الحقيقية تظهر في الدولة التي تتمتع بالقدرة على تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية وفقًا لمبادئ العقل والعدالة.

في فلسفة هيجل، لا يُعتبر الفرد حرًا فقط حينما يتبع رغباته الشخصية أو مصالحه الذاتية، بل إنه يصبح حرًا حين يحقق ذاته في علاقات جماعية منسجمة مع القيم الأخلاقية المشتركة، ويشترك في تنظيم الحياة السياسية ضمن إطار الدولة. بمعنى آخر، يجب على الأفراد أن يخضعوا للقوانين التي تحددها الدولة، حيث أن هذه القوانين هي التعبير عن الإرادة العامة (Volonté générale) التي تمثل العقل الجمعي للمجتمع. من هذا المنظور، تُعدّ الدولة أداة لتحقيق الحرية في أعماقها؛ إذ يمكن للفرد أن يُحقق نفسه فقط من خلال انخراطه في المجتمع والدولة[1].

الدولة والتاريخ: منطق التطور

هيجل كان يؤمن أن التاريخ ليس مجرد سلسلة من الأحداث العشوائية، بل هو عملية منطقية تسير نحو تحقيق الحرية. بالنسبة له، التاريخ يُمثل تطورًا عقلانيًا يؤدي إلى بلوغ ذروة في شكل الدولة الحديثة. يرى هيجل أن التاريخ هو عملية "تقدمية" تسعى إلى إظهار كيف أن الصراع

[1] ليو شتراوس وجوزيف كروسبي: تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم: إمام عبد الفتاح، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المجلس العالمي للثقافة، القاهرة، 2005.

والتناقضات بين الأفراد والجماعات، وبين الأفكار والمعتقدات المختلفة، تفضي في النهاية إلى تقدم عقلاني للمجتمع البشري. على الرغم من أن هذه العملية قد تشهد فترات من التوترات والصراعات، إلا أن هيجل يرى أن هذا التوتر هو جزء من التطور الضروري نحو تحقيق الحرية من خلال الدولة.

الدولة في فكر هيجل لا تقتصر على كونها مجرد جهاز إداري أو سياسي، بل هي ساحة تحقق فيها الإرادة العامة، وهي تمثل عقل الأمة أو "الروح العامة" التي تجسد التطور التاريخي للأمة. وفي هذا السياق، تكون الدولة هي الكيان الذي يحفظ الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وفي ذات الوقت يسمح للأفراد بالمشاركة في تحقيق هذا التقدم التاريخي.

الفرد والدولة: علاقة التكامل

فيما يخص علاقة الفرد بالدولة، يعتقد هيجل أن الفرد لا يمكنه أن يحقق ذاته بمعزل عن المجتمع والدولة. إذ أن الدولة هي التي توفر الإطار الذي يمكن فيه للفرد أن يحقق إمكاناته الإنسانية الحقيقية. يرى هيجل أن الدولة هي الساحة التي تتم فيها "المصالحة" بين الفرد والواقع الاجتماعي، وبالتالي فإن التفاعل بين الفرد والدولة ليس تفاعلاً تناقضياً، بل هو تفاعل تكاملي حيث يمكن للأفراد أن ينموا ويحققوا أهدافهم الشخصية في إطار من التوجيهات الأخلاقية والاجتماعية التي تضعها الدولة.

عند هيجل، الفرد يصبح جزءًا من الكل الاجتماعي من خلال مؤسسات الدولة، التي تضم العائلة، المجتمع المدني، والمؤسسات السياسية. العائلة تمثل المرحلة الأولى في تطور الفرد، حيث يُعزز انتماؤه العاطفي والمعنوي، ثم يأتي المجتمع المدني، حيث يبدأ الفرد في ممارسة نشاطاته الاقتصادية والاجتماعية. وأخيرًا، يأتي دور الدولة التي تشكل ذروة هذا التطور، حيث يصبح الفرد جزءًا من مؤسسة تتسم بالقانون والعدالة، ويجد فيه الفرصة لتحقيق حريته في أعظم صورة.

الحرية والسيادة

من المفاهيم المهمة في الفكر السياسي الهيجلي هو تحديده للحرية والسيادة. يرفض هيجل مفهوم السيادة التي تنفرد بها الدولة بشكل مطلق دون أي ارتباط بالعقل، إذ يعتقد أن الدولة الحقيقية ليست مجرد سيطرة أو حكم مطلق، بل هي شكل من أشكال السيادة القائمة على العقل والإرادة العامة. لذلك، يعارض هيجل الحكومات الاستبدادية التي تكون فيها السلطة منفصلة عن العقل الجمعي للشعب، بل يسعى إلى تقديم الدولة ككيان عقلاني يعكس الحرية الجماعية. في هذا

السياق، تكون السيادة هي التعبير عن تطور الجماعة البشرية نحو الحرية الحقيقية، ولا يمكن أن تتحقق سوى من خلال تفاعل العقل والسياسة في سياق التاريخ[1].

الخلاصة

الفكر السياسي عند هيجل يعكس اهتمامًا عميقًا بفهم الدولة كأداة لتحقق الحرية الإنسانية، ويشدد على أهمية التفاعل بين الفرد والمجتمع في مسار تاريخي عقلاني. بالنسبة لهيجل، لا يمكن تحقيق الحرية الحقيقية إلا في إطار الدولة التي تمثل التطور التاريخي للمجتمع البشري، وتوفر الأطر التي تسمح للأفراد بتحقيق ذواتهم في ظل قوانين وقيم عقلية مشتركة. إن تصوره للتاريخ كعملية تطورية، والدولة كقمة لهذا التطور، يبرز أهمية السياسة في تنظيم العلاقات الإنسانية، وتحقيق العدالة والحرية في السياقات الاجتماعية والتاريخية.

محاضرة 8: كارل ماركس:

تمهيد:

كارل ماركس، أحد أبرز المفكرين في القرن التاسع عشر، تناول في فلسفته السياسية العديد من القضايا التي تتعلق بالنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. نظرياته وأعماله كانت لها تأثيرات عميقة على تطور الاشتراكية والشيوعية، بالإضافة إلى النقد الشديد الذي وجهه للرأسمالية ونظام الحكم. في هذا المقال، سيتم تناول أهم القضايا والمشاكل التي عالجها ماركس في فلسفته السياسية وكيف حاول أن يفهمها ويعالجها في أعماله.

1. نقد الرأسمالية

أحد الموضوعات المركزية في فلسفة ماركس السياسية هو نقده الحاد للرأسمالية، التي اعتبرها نظامًا غير عادل واستغلاليًا. قام ماركس بتحليل الرأسمالية كنظام يعتمد على استغلال طبقة العمال (البروليتاريا) من قبل طبقة الرأسماليين (البورجوازية). وكان ماركس يرى أن الرأسماليين يحصلون على أرباحهم من العمل الذي يؤديه العمال، حيث يحصل العمال على أجر أقل بكثير من قيمة عملهم الفعلي. هذا الفارق بين قيمة العمل الذي يقدمه العمال والأجر الذي يحصلون عليه أطلق عليه ماركس "القيمة الزائدة". وهذه الظاهرة هي التي تميز الرأسمالية وتؤدي إلى تراكم الثروات في يد فئة قليلة بينما يعاني معظم الناس من الفقر والحرمان[2].

[1] حامد عبد الحمزة العلي: جدلية الفلسفة السياسية والمنهج عند هيجل، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون، الجزائر، 2017.

[2] كارل ماركس: رأس المال، المجلد الأول، عملية إنتاج رأس المال، تر: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

كما أكد ماركس أن الرأسمالية تتميز بتناقضات داخلية وأزمات دورية. من خلال التركيز على الإنتاج الزائد وازدياد التفاوت الاجتماعي، أشار ماركس إلى أن الرأسمالية مهددة بالأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى سقوطها في النهاية.

.2نظرية المادية التاريخية

مفهوم آخر مركزي في فلسفة ماركس هو المادية التاريخية. اعتقد ماركس أن التطور الاجتماعي لا يتحدد بالأفكار بل بالظروف المادية وطريقة تعامل الناس مع الإنتاج من أجل تلبية احتياجاتهم. وفقًا لهذه النظرية، فإن علاقات الإنتاج – أي العلاقة بين العمل ورأس المال – تشكل الأساس لكل مجتمع. وفي كل مرحلة تاريخية، تتغير الطريقة التي يتم بها إنتاج المواد اللازمة للحياة، مما يؤدي إلى ظهور نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة.

بحسب ماركس، فإن المجتمع يمر بعدة مراحل تطورية تتسم بالصراع الطبقي بين الفئات الاجتماعية المختلفة. في كل فترة، هناك طبقة مسيطرة تتحكم في وسائل الإنتاج وتهيمن على الهيكل الاجتماعي. وكان هدف ماركس هو القضاء على الطبقات الاجتماعية الرأسمالية من خلال الثورات، وإنشاء مجتمع خالي من الطبقات حيث تكون وسائل الإنتاج مملوكة للمجتمع بأسره.

.3نظرية الثورة

فكر ماركس في الثورة باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من فلسفته السياسية. كان يعتقد أن الثورة ضرورة لإسقاط النظام الرأسمالي وإقامة مجتمع اشتراكي. في هذه النظرية، يجب أن يقود البروليتاريا (العمال) الثورة، وتستولي على وسائل الإنتاج من البورجوازية. هذه الحركة الثورية ستؤدي إلى إلغاء الدولة الطبقية وتحقيق مجتمع خالي من الطبقات.

أشار ماركس إلى أن الرأسمالية تخلق ظروفًا تؤدي إلى انهيارها، من خلال التناقضات والصراعات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها. ورأى أن الثورات لن تكون مجرد تحولات سياسية بل ستحمل معها تغييرات جذرية في الأسس الاقتصادية للمجتمع.

.4 نقد الاقتصاد السياسي

موضوع آخر بالغ الأهمية في فلسفة ماركس هو نقده للاقتصاد السياسي. في عمله الرئيسي "رأس المال"، قام ماركس بتحليل طريقة عمل الرأسمالية وآليات تحقيق الربح فيها. أوضح ماركس أن

الرأسمالية هي نظام يعتمد على استغلال العمل، حيث يتم تحديد قيمة السلع ليس من خلال العمل المباشر فقط، ولكن من خلال العمل الاجتماعي الضروري.

تحليل ماركس لنظرية القيمة والعمل الزائد كان محاولة لفهم الأسس الاقتصادية للرأسمالية وكيفية تأجيجها للظلم الاجتماعي والاغتراب. لم يكن نقد ماركس للاقتصاد السياسي مجرد تحليل اقتصادي، بل كان تحليلًا اجتماعيًا سياسيًا للرأسمالية باعتبارها نظامًا يسبب الاستغلال والاغتراب.

.5الاغتراب

مفهوم آخر حيوي في فلسفة ماركس هو الاغتراب. كان ماركس يرى أن العامل في النظام الرأسمالي يشعر بالاغتراب بسبب فقدان السيطرة على منتجات عمله، حيث لا تصنع السلع من أجل فائدته الشخصية، بل من أجل تحقيق الأرباح للرأسماليين. هذه الظاهرة من الاغتراب لا تقتصر على العامل فقط بل تشمل علاقات العمال مع بعضهم البعض ومع أنفسهم، حيث يجدون أنفسهم مضطرين للعمل فقط من أجل البقاء، وليس من أجل الإبداع أو تحقيق الذات.

كانت رؤية ماركس أن تجاوز الاغتراب هو جزء أساسي من الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي، حيث يتمكن الأفراد من السيطرة على وسائل الإنتاج ويستطيعون العمل بما يتوافق مع رغباتهم واحتياجاتهم.[1]

محاضرة 9: الفلسفة السياسية عند باروخ سبينوزا

تمهيد:

باروخ سبينوزا (1632–1677) هو واحد من أعظم الفلاسفة في العصر الحديث، ويُعتبر من المؤسسين الرئيسيين للفلسفة السياسية الحديثة. كان سبينوزا يطمح إلى تحليل العلاقات الإنسانية والدولة باستخدام المنهج العقلي والعلمي، ويرى أن النظام السياسي يجب أن يرتكز على مبادئ العقل الطبيعي والقوانين التي تحكم الحياة البشرية. في فكره السياسي، يجمع سبينوزا بين الفلسفة الطبيعية، والميتافيزيقا، والأخلاق، ويفحص دور الدولة في تحقيق حرية الفرد وتحقيق الأمن الاجتماعي. تُعدُّ أعماله مثل "رسالة في اللاهوت والسياسة" و"الأخلاق" من أهم المصادر لفهم رؤيته السياسية.

الدولة كآلية لتحقيق الأمن والحرية

[1] كارل ماركس: المرجع السابق.

يعتبر سبينوزا أن الدولة هي الكيان الذي يجب أن يضمن أمن الأفراد وحريتهم، وهو لا يربط مفهوم الدولة بالشرعية الدينية أو الإلهية، كما كان سائدًا في بعض الفلسفات السابقة. بل على العكس، يرى أن وجود الدولة ليس نتيجة لشرعية دينية أو حكم إلهي، بل هو نتاج لميول عقلانية ومصلحية لدى البشر الذين يسعون إلى حفظ حياتهم وتأمين سلامتهم. من خلال هذا التصور، يُمكن فهم الدولة على أنها مؤسسات سياسية تهدف إلى تحقيق النظام والسلام الداخلي.

في كتابه "رسالة في اللاهوت والسياسة"، يعبر سبينوزا عن فكرة أن البشر في حالة الطبيعة لا يعيشون في حرب مستمرة كما كان يعتقد توماس هوبز، بل يعيشون في حالة من التسوية النسبية بين مصالحهم. ومع ذلك، فإن هذه التسوية لا توفر الأمن الكامل أو حرية الأفراد، وبالتالي يعتقد أن الدولة يجب أن تنشأ من خلال عقد اجتماعي يُقره الأفراد لتنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية وحمايتهم من تهديدات الخارج.

ومع أن سبينوزا يوافق على أن البشر يتعاونون لتحقيق مصلحتهم في إطار الدولة، إلا أنه يُصر على أن تلك الدولة لا ينبغي أن تكون قسرية أو استبدادية. ففي الفكر السياسي لدى سبينوزا، تُعتبر الحرية جزءًا من حقوق الأفراد الأساسية في الدولة، ويجب أن تُمنح لهم من خلال التنظيم العادل الذي يحترم حقوقهم وكرامتهم.[1]

العقلانية والسياسة

من أبرز مفاهيم سبينوزا هو استخدام العقل كأساس لفهم السياسة وتنظيم الدولة. لا يعتقد سبينوزا بأن السياسة يمكن أن تكون قائمة على الإيمان العاطفي أو على تقاليد دينية أو قوانين إلهية. على العكس، يرى أن السياسة يجب أن تُبنى على العقل وفهم الطبيعة البشرية. هذا يشمل استخدام المنهج العقلاني في سن القوانين وتنظيم المؤسسات السياسية لضمان مصلحة الجماعة.

يؤمن سبينوزا بأن البشر يسعون دائمًا إلى توسيع قدراتهم وتوسيع قدرتهم على التأثير في الواقع، وهو ما يسميه "القدرة" أو "الطاقة البشرية .(potentia) "ويرى أن الدولة يجب أن توفر هذه الإمكانية للأفراد من خلال تنظيم حياتهم في مجتمع مدني يعزز من القدرة البشرية ويسمح للأفراد بالعيش في سلام وتحقيق مصالحهم.

الفصل بين الدين والسياسة

[1] جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ترجمة: جلال الدين العروسي، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1971.

أحد الجوانب المميزة لفكر سبينوزا هو موقفه الواضح ضد خلط الدين بالسياسة. في "رسالة في اللاهوت والسياسة"، ينتقد سبينوزا بشكل صريح السلطة الدينية وتأثيرها على السياسة. يرى أن الدين يجب أن يُعتبر مسألة شخصية للأفراد، ولا ينبغي أن يكون له تأثير مباشر على التشريعات السياسية أو الحكم. من خلال هذه الرؤية، يرفض سبينوزا استخدام المؤسسات الدينية كأداة للحكم السياسي، مؤكدًا على أن الدين يجب أن يقتصر على الحياة الخاصة للفرد ويعزز الفضيلة والأخلاق، لكن دون التدخل في شؤون الدولة.

الحرية والسلطة

تعتبر فكرة الحرية من المفاهيم الجوهرية في الفكر السياسي لسبينوزا. على الرغم من أن سبينوزا يؤكد أن الدولة يجب أن تكون قادرة على فرض النظام والقوانين، فإنه يضع حدودًا لتلك السلطة، ويشدد على أن الحرية الفردية يجب أن تكون محمية ضمن هذا النظام. يرى سبينوزا أن الحرية لا تعني التصرف وفقًا للهوى الشخصي أو تفشي الفوضى، بل هي تتجسد في القدرة على التصرف وفقًا للعقل ووفقًا للقوانين التي يتم الاتفاق عليها من قبل المجتمع. وبالتالي، تكون الحرية عنده مرتبطة بالتوافق بين مصالح الأفراد والمصلحة العامة.

سبينوزا لا يعتقد أن الدولة يجب أن تكون قسرية أو استبدادية. بل على العكس، فإن الدولة المثالية هي تلك التي تحقق التوازن بين السلطة والحرية، وتحترم حقوق الأفراد مع ضمان استقرار المجتمع. وفي هذا السياق، يرى أن الدولة يجب أن تمثل التوازن بين الأمن والحرية، حيث تكون القوانين عادلة وتهدف إلى ضمان المساواة بين جميع المواطنين.

الفرد والمجتمع

فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والمجتمع، يرى سبينوزا أن الأفراد يتجهون نحو التوحيد والتعاون من أجل تحقيق مصلحتهم المشتركة، وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون مصالحهم الخاصة متوافقة مع المصالح العامة. وهذا التعاون بين الأفراد داخل المجتمع هو ما يعزز من القوة الجماعية ويمنع النزاعات التي قد تهدد الاستقرار. وبالتالي، تكون الدولة ليست مجرد كيان للسلطة، بل هي أداة لتحقيق التقدم والرفاهية للجميع[1].

الخلاصة

[1] باروخ اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكرياء، التنوير، بيروت، لبنان، 2005، ص57 وما يليها.

في الختام، يمكن القول إن الفكر السياسي عند سبينوزا هو فكر عقلاني يرتكز على أهمية العقل والحرية الفردية داخل الدولة. يرى سبينوزا أن الدولة يجب أن تكون وسيلة لتحقيق الأمن والعدالة، وأن تكون مؤسسة تحقق توازنًا بين الحرية الفردية واحتياجات المجتمع. يعكس فكره تأكيدًا على الفصل بين الدين والسياسة، ويركز على ضرورة أن تكون القوانين مدروسة بعناية ومبنية على العقل والمنطق. يُظهر سبينوزا من خلال فلسفته السياسية كيف أن التعاون بين الأفراد داخل الدولة يمكن أن يساهم في تحقيق رفاهية الجميع، بشرط أن تكون السلطة قائمة على المبادئ العقلية والأخلاقية.

قضايا الفلسفة السياسية المعاصرة

معالم الفلسفة السياسية في العصر المعاصر

تتميز الفلسفة السياسية في العصر الحديث بعدة سمات أساسية تعكس التطورات في النظرية السياسية والتغيرات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية. يمكن تلخيص هذه السمات في عدة اتجاهات ومدارس فكرية رئيسية:

1. الفردانية وحقوق الفرد

في الفكر الحديث، يُعتبر الفرد العنصر المركزي في الفلسفة السياسية. تلعب مفاهيم الحرية وحقوق الفرد الطبيعية دورًا محوريًا، خاصة من خلال فلاسفة مثل جون لوك وجان جاك روسو، حيث تم تطوير فكرة الحقوق غير القابلة للتصرف وضرورة أن يكون الدولة هي الحامية لهذه الحقوق. الفردانية التي أصبحت شائعة في عصر التنوير تركز على الحرية السياسية للفرد وعلى فكرة المجتمع الذي يتماسك من خلال الاتفاقات الطوعية والعقود.

2. الديمقراطية وسيادة الشعب

تشكل نشوء الأنظمة الديمقراطية الحديثة سمة بارزة في الفلسفة السياسية الحديثة. تؤكد النظريات الفلسفية مثل نظرية جان جاك روسو (العقد الاجتماعي) وبارون دي مونتسكيو (فصل السلطات) على أهمية سيادة الشعب وتقسيم السلطة داخل الدولة. أصبحت الديمقراطية، كأحد الأشكال السياسية، حيث يمارس الشعب سلطته إما بشكل مباشر أو من خلال ممثلين منتخبين، لها مكانة أساسية في المجتمعات الحديثة.

3. المساواة والعدالة الاجتماعية

سمة أخرى من سمات الفلسفة السياسية الحديثة هي السعي وراء المساواة والعدالة الاجتماعية. تؤكد الحركات الفكرية مثل الفلسفة النفعية، التي يمثلها فلاسفة مثل جيريمي بنثام وجون ستيوارت ميل، على رفاهية أكبر عدد من الناس. وتنتقد النظريات الاجتماعية الحديثة مثل نظرية كارل ماركس وما بعدها من الاشتراكيين التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتسعى إلى إعادة توزيع الموارد والسلطة لصالح الغالبية.

4. الليبرالية والرأسمالية

الليبرالية، سواء كفلسفة سياسية أو اقتصادية، هي سمة أساسية أخرى للفكر السياسي الحديث. تشمل مفاهيم مثل الاقتصاد الحر، حقوق الملكية الخاصة، وضرورة دولة محدودة. يبرز فلاسفة

مثل آدم سميث وجون ستيوارت ميل في التأكيد على أهمية الرفاهية الفردية والأسواق الحرة. كما أصبح النظام الاقتصادي الرأسمالي المرتبط بهذه النظريات هو السائد في الغرب[1].

5.العقلانية والعلم

العصر الحديث يتميز بفلسفة العقلانية والتركيز على العلم كأدوات لحل المشكلات السياسية والاجتماعية. شجع فلاسفة مثل رينيه ديكارت وإيمانويل كانت الثقة في العقل البشري والعلم كأداة لحل المشكلات المجتمعية والسياسية. أثرت هذه الفلسفة أيضًا في الفلسفة السياسية من خلال تصور تنظيم عقلاني للمجتمع وتطوير أنظمة سياسية قائمة على العقل والمبادئ العالمية.

6.ما بعد الحداثة والنقد للحقائق العالمية

في الفلسفة السياسية ما بعد الحداثية، التي نشأت في النصف الثاني من القرن العشرين، يوجد نقد عميق للأفكار المتعلقة بالحقائق العالمية والمبادئ الموضوعية التي كانت مركزية في العصر الحديث. جادل فلاسفة مثل ميشيل فوكو وجاك دريدا بأن المعرفة والسلطة مترابطتان وأن جميع النظريات السياسية يجب فهمها في سياق ثقافي وتاريخي. تقدم هذه الرؤية تحديًا للمفاهيم التقليدية للتقدم العقلاني والعالمي وتدعو إلى التأمل في كيفية تأثير السلطة في الأنظمة السياسية.

7.التعددية الثقافية وسياسة الهوية

في الفلسفة السياسية الحديثة، أصبح موضوع التعددية الثقافية وسياسة الهوية ذا أهمية متزايدة. يؤكد فلاسفة مثل تشارلز تايلور وويليام كايمليكا على أن الاعتراف بالاختلافات الثقافية والإثنية ودمج الهوية المتنوعة في الخطاب السياسي أمر بالغ الأهمية لبناء مجتمع عادل. التحدي يكمن في كيفية تعامل الدولة المتنوعة مع هذا التنوع مع ضمان حماية الحقوق السياسية والاجتماعية لجميع المواطنين.

باختصار، يمكن القول إن الفلسفة السياسية في العصر الحديث تشمل مجموعة واسعة من الأفكار والنظريات التي تتراوح من حقوق الفرد والديمقراطية إلى مطالب العدالة الاجتماعية والنقدات ما بعد الحداثية. إنها تعكس التحديات المعقدة لعالم متزايد العولمة والتعددية، حيث يتعين إعادة التفاوض باستمرار حول مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة وتنظيم الدولة.

محاضرة 10: الدولة والأمة:

تمهيد:

في الفكر المعاصر، تشكل مفهومي "الدولة" و"الأمة" محورًا رئيسيًا للنقاشات السياسية والاجتماعية، ويستخدم كل منهما للإشارة إلى كيانين متداخلين لكن لهما خصائص ووظائف متميزة. تقاطعت مفهومي الدولة والأمة بشكل كبير عبر التاريخ، حيث تأثر كل منهما بالآخر، لكن في الوقت ذاته، يحمل كل مفهوم دلالات مختلفة تتعلق بالهوية والسيادة والتنظيم الاجتماعي. في هذا المقال، سنتناول أهم التقاطعات والاختلافات بين هذين المفهومين في الفكر المعاصر، مع التركيز على كيفية تطور كل منهما في سياق العولمة والحركات الوطنية.[2]

[1] خديجة زتيلي وآخرون: الفلسفة السياسية المعاصرة وإشكالياتها. قضايا وإشكاليات، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2014.

[2] أحمد داوود اوغلو: الفلسفة السياسية. تر: إبراهيم البيومي غانم، تقديم: محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية.

التقاطعات بين الدولة والأمة

1. **الهوية والسيادة** :في الفكر المعاصر، يُنظر إلى كل من الدولة والأمة ككيانين يعبران عن هوية جماعية، سواء من خلال تنظيم سياسي (الدولة) أو من خلال رابط ثقافي تاريخي (الأمة). غالبًا ما تتداخل مفاهيم الدولة والأمة عندما يكون هناك تطابق بين حدود الدولة وحدود الأمة. فالدولة تُعتبر أداة تمثيل السيادة الوطنية على أرض معينة، والأمة تمثل الهوية الثقافية والسياسية لهذه السيادة. في هذا السياق، يمكن القول إن كل دولة ذات سيادة تمثل الأمة الخاصة بها، على الأقل في الحالات التي تتماشى فيها الهوية الوطنية مع الحدود الجغرافية والسياسية للدولة.
2. **المواطنة والانتماء** :أحد أوجه التشابه بين الدولة والأمة هو كونهما مصدرين لحق المواطنة والانتماء. في حالة الدولة، يصبح المواطنون جزءًا من الكيان السياسي من خلال تفعيل الحقوق المدنية والسياسية، مثل الحق في التصويت والتمثيل في الحكومة. في المقابل، في مفهومي الأمة، يُفترض أن يكون الانتماء للهوية الوطنية مرتبطًا بمجموعة من القيم الثقافية أو الإثنية التي تُوحد الأفراد داخل حدود معينة. في هذا الصدد، يمكن أن تساهم الدولة في تشكيل الأمة من خلال تعليم قيم المواطنة وتعزيز الهويات الوطنية.
3. **التضامن الاجتماعي** :سواء في مفهومي الدولة أو الأمة، يُعتبر التضامن الاجتماعي عنصرًا أساسيًا في الحفاظ على تماسك المجموعة. في الدولة، يُشدد على الالتزام بالقوانين والسياسات التي تنظم حياة الأفراد في المجتمع، بينما في الأمة، يتجسد التضامن في الحفاظ على الروابط الثقافية واللغوية والتاريخية التي توحد الأفراد. من خلال هذه العلاقة، يتشارك الأفراد في مصالح جماعية، سواء كانت هذه المصالح سياسية، اجتماعية، أو اقتصادية.

الاختلافات بين الدولة والأمة

1. **التعريف السياسي مقابل التعريف الثقافي** :يختلف تعريف الدولة عن تعريف الأمة من حيث الأسس التي يقوم عليها كل منهما. الدولة هي كيان سياسي يعبر عن السلطة والسيادة في منطقة جغرافية معينة، ولها حدود معترف بها دوليًا وقانونيًا. وهي تتضمن مؤسسات مثل الحكومة، الجيش، والقضاء التي تضمن تطبيق القوانين وحفظ النظام. أما الأمة فهي أكثر ارتباطًا بالهوية الثقافية والتاريخية، ويمكن أن تشمل مجموعة من الأفراد

الذين يتشاركون ثقافة ولغة وتاريخًا مشتركًا، بغض النظر عن كونهم يعيشون في حدود دولة معينة أو في دول متعددة. ولذلك، يمكن أن تكون الأمة ظاهرة ثقافية وشعورية أكثر منها كيانًا سياسيًا.

2. **الثبات مقابل السيولة** :يمكن أن تكون الحدود السياسية للدولة ثابتة أو متغيرة في سياقات معينة، خصوصًا في حالات الحروب أو الاتفاقات الدولية. لكن الأمة تميل إلى أن تكون أكثر مرونة من حيث التعريف، لأنها ليست محكومة بالحدود الجغرافية بالقدر الذي تقتصر عليه الدولة. على سبيل المثال، يمكن أن توجد "أمم" تُناضل من أجل بناء دول خاصة بها، كما هو الحال مع الحركات القومية التي تسعى لإقامة دول ذات سيادة تستند إلى الهوية الثقافية المشتركة. في هذا الصدد، لا تقتصر الأمة فقط على الانتماءات الإقليمية، بل يمكن أن تكون مرتبطة بجماعات ثقافية أو عرقية عابرة للحدود.
3. **الدولة باعتبارها منظمة رسمية** :تُعتبر الدولة كيانًا قانونيًا وموضوعًا مؤسسيًا له صلاحيات محددة ضمن إطار دستوري وسياسي. تمتلك الدولة سلطات تشريعية، تنفيذية، وقضائية تُستخدم للحفاظ على النظام ولتنظيم العلاقات بين الأفراد. على الجانب الآخر، لا تمتلك الأمة نفس البنية المؤسسية. الأمة ليست كيانًا قانونيًا أو سياسيًا رسميًا كما هو الحال مع الدولة، بل هي مجموعة غير رسمية من الناس الذين يتشاركون الانتماء الثقافي أو الإثني، ويمكن أن تكون جزءًا من دولة متعددة الأعراق أو ثقافات.
4. **العلاقة مع العولمة والهويات العابرة للحدود** :في العصر المعاصر، وخاصة في ظل العولمة، تواجه كل من الدولة والأمة تحديات في الحفاظ على هويتها. على مستوى الدولة، تتأثر السيادة الوطنية بمؤثرات خارجية مثل الاتفاقات الدولية والأنظمة الاقتصادية العابرة للحدود. في المقابل، تشهد الأمة أيضًا تطورات جديدة، حيث يمكن أن تتجاوز الهوية الوطنية الحدود الجغرافية، مما يؤدي إلى نشوء "أمم غير وطنية" مثل الجاليات العرقية أو الثقافية التي تحافظ على هوياتها الخاصة في دول متعددة. هذا التداخل بين الهويات المحلية والعالمية يُسهم في إعادة تعريف الدولة والأمة في الفكر المعاصر[1].

الخلاصة

[1] بيار بورديو: عن الدولة دروس في الكوليج دو فرانس (1989–1992)، تر: نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2016.

في الفكر المعاصر، يتداخل مفهوم الدولة مع مفهوم الأمة في العديد من الجوانب، خاصة في ما يتعلق بالهوية والسيادة والتضامن الاجتماعي. لكن الفروق بينهما واضحة، حيث أن الدولة هي كيان سياسي وقانوني يعبر عن السيادة والتنظيم الاجتماعي، بينما الأمة هي مفهوم ثقافي وتاريخي يرتبط بالهوية الجماعية للأفراد. في العصر الحديث، تعكس التحديات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية كيفية تفاعل هذين المفهومين، ويدفع ذلك إلى إعادة التفكير في معاني الدولة والأمة في سياقات جديدة.

محاضرة 11: أنظمة الحكم:

تعتبر إشكالية أنظمة الحكم من القضايا المركزية التي شغلت الفلسفة المعاصرة، حيث تناولت العديد من الفلسفات السياسية والمفكرين المعاصرين مختلف أشكال الحكومات، من الديمقراطية إلى الاستبداد، ومن الأنظمة الليبرالية إلى الاشتراكية، وذلك من خلال النقد والتحليل واستخلاص الأفكار التي تساعد على فهم كيفية تنظيم السلطة في المجتمعات المعاصرة. منذ القرن العشرين، أصبحت الفلسفة السياسية المعاصرة مجالًا خصبًا للنقاشات حول دور السلطة في المجتمع، العلاقة بين الفرد والدولة، ودور القيم الأخلاقية في توجيه الأنظمة السياسية.

الفلسفة السياسية في العصر الحديث: تحولات الديمقراطية

إحدى أهم الإشكاليات التي تعاطت معها الفلسفة المعاصرة هي قضية **الديمقراطية** كأحد أنظمة الحكم المفضلة في العالم الغربي المعاصر. لقد عمل العديد من الفلاسفة السياسيين على تطوير مفهوم الديمقراطية ونقده، وذلك في ضوء تحديات العصر الحديث مثل العولمة، والتقدم التكنولوجي، والانقسام الطبقي، وصعود الهويات القومية.

جون رولس، الفيلسوف الأمريكي الذي يعتبر من أبرز المفكرين في الفلسفة السياسية المعاصرة، طرح في عمله الأبرز "نظرية العدالة" (1971) فكرة "العدالة كإنصاف". كان رولس يعارض مبدأ العدالة المطلقة التي كانت سائدة في مفاهيم الحكم التقليدية، ودعا إلى إنشاء نظام ديمقراطي يعترف بتفاوتات المجتمعات، مع التركيز على ضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية للجميع. وفقًا لرولس، فإن الديمقراطية يجب أن تضمن تساوي الفرص وتعزز من مشاركة جميع الأفراد في الحياة السياسية.

أما **ألكسيس دو توكفيل**، فقد قدم تحليلًا مهمًا للديمقراطية في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، حيث ناقش آثار الديمقراطية على المجتمع الأمريكي في القرن التاسع عشر، وركز على فكرة تطور الفرد في مجتمع ديمقراطي وكيف تؤثر القيم الفردية على المؤسسات السياسية. ورغم تفاؤله بالديمقراطية، فقد حذر من ميل الديمقراطيات إلى الفردانية المفرطة التي قد تقود إلى نوع من الانعزال الاجتماعي أو حتى الاستبداد.

النقد الماركسي: السلطة الاقتصادية ودور الدولة

الفلسفة السياسية الماركسية أيضًا تناولت إشكالية أنظمة الحكم من منظور الطبقات الاجتماعية والاقتصادية. يعتقد **كارل ماركس** أن الدولة ليست محايدة أو فوق الطبقات، بل هي أداة تخدم مصالح الطبقة الحاكمة (البرجوازية)، وهي بذلك تمثل جهازًا قمعيًا يحافظ على الوضع الراهن

لصالح الفئات المالكة. وفقًا لماركس، لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية إلا من خلال إلغاء الدولة بشكلها الحالي وإقامة "دكتاتورية البروليتاريا" التي تهدف إلى تمهيد الطريق للمجتمع الاشتراكي، حيث تختفي الطبقات الاجتماعية وتصبح وسائل الإنتاج مملوكة للجماهير.

لكن الفلاسفة الماركسيين المعاصرين مثل **أنطونيو غرامشي** نقدوا هذه الرؤية السلبية عن الدولة، حيث طرح غرامشي مفهوم "الهيمنة الثقافية" ليُبيّن أن السلطة لا تقتصر على القمع المادي فقط، بل تشمل أيضًا التأثير على الوعي الجمعي للأفراد من خلال الثقافة والتعليم ووسائل الإعلام. بالنسبة لغرامشي، فإن عملية التغيير الثوري تتطلب تغييرًا في الوعي الاجتماعي والفكري، وليس فقط التغيير في بنية السلطة السياسية.

الليبرالية والفردانية: استعادة المبادئ السياسية

الفلسفة الليبرالية هي إحدى المدارس الفكرية التي تناولت بشكل رئيسي إشكالية أنظمة الحكم في الفكر المعاصر، حيث تركز على الفرد وحقوقه الأساسية كحق الحياة، الحرية، والملكية. يُعتبر **جون ستيوارت ميل** من أبرز مفكري الليبرالية في القرن التاسع عشر، حيث دعا إلى ضرورة حماية حرية الفرد من تدخل الدولة، ولكن في الوقت نفسه شدد على أن الدولة يجب أن تتدخل في الحالات التي تضر فيها الأنشطة الفردية بالمصلحة العامة. في كتابه "عن الحرية"، عرض ميل مفهوم الحرية الفردية وكيف أن التدخل الحكومي يجب أن يكون محدودًا جدًا حتى لا يقيد هذه الحرية إلا في الضرورات القصوى.

في العصر الحديث، تبنى المفكرون الليبراليون المعاصرون مثل **فريدريك هايك** و**إيزايا برلين** رؤية تشدد على أهمية الحد من السلطة السياسية، وتأكيد الحقوق الاقتصادية والسياسية للأفراد. بالنسبة لهايك، تعتبر الحرية الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من حرية الفرد، ويجب أن تكون الدولة محكومة بمبدأ "الحد الأدنى من التدخل"، وأن تُركز على ضمان السوق الحرة وحماية الملكية الفردية.

الاستبداد والمجتمع التكنوقراطي

وفي المقابل، تظهر في الفلسفة المعاصرة أيضًا إشكالية الاستبداد، حيث يرى بعض المفكرين أنه في ظل تفشي الأنظمة التكنوقراطية، قد تزداد المخاوف من تركيز السلطة في أيدي قلة. يركز المفكرون مثل **ميشيل فوكو** على تأثير السلطة والمراقبة في المجتمعات الحديثة، خاصة في سياق التقدم التكنولوجي وظهور الدولة الرصدية. في فكر فوكو، لا تقتصر السلطة على أجهزة الحكومة الرسمية، بل تشمل مجموعة من الآليات الاجتماعية التي تراقب الأفراد وتنظم سلوكهم عبر مؤسسات مثل السجون، المدارس، والمستشفيات. هذا النوع من الرقابة يثير تساؤلات حول حدود السلطة والمراقبة في الأنظمة المعاصرة.

كما يتساءل **هانز غورغ غادامر** في سياق فلسفة الفهم، كيف يمكن تحقيق التوازن بين السلطة في أنظمة الحكم وبين حقوق الأفراد في التعبير عن أنفسهم، ويُثير كذلك تساؤلات حول مدى قدرة الأنظمة السياسية على ضمان العدالة دون أن تتحول إلى أشكال من الهيمنة التكنولوجية على الأفراد[1].

الخلاصة

إن الفلسفة المعاصرة تتعامل مع إشكالية أنظمة الحكم من خلال مجموعة متنوعة من المناهج والأدوات الفكرية، سواء من خلال نقد الديمقراطية وصعود الفردانية، أو من خلال فحص العلاقة

[1] **حمود علي خير: مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2018.**

بين الاقتصاد والسياسة في فكر الماركسيين. كما تتطرق الفلسفات الليبرالية إلى دور الدولة في حماية الحقوق الفردية في ظل التقدم التكنولوجي، بينما يبرز النقد المعاصر للاستبداد وأشكال المراقبة الاجتماعية. في النهاية، تشترك جميع هذه التيارات في التساؤل حول دور الدولة في حياة الأفراد وكيفية تحقيق التوازن بين السلطة والحرية.

محاضرة 12: القانون وحقوق الأفراد:

تمهيد:

تعد إشكالية العلاقة بين القانون وحقوق الأفراد من القضايا الجوهرية في الفلسفة المعاصرة. تتعدد الأبعاد الفلسفية التي يتم تناولها في هذا السياق، بدءًا من الأسس الأخلاقية والسياسية للقانون، وصولًا إلى التحديات التي يواجهها الأفراد في ظل الأنظمة القانونية المختلفة. كما ترتبط هذه الإشكالية بقضايا العدالة، الحرية، والمساواة، فضلاً عن قضايا مثل السلطة القانونية والشرعية، وكيفية ضمان حماية حقوق الأفراد في أنظمة الحكم المختلفة. الفلسفة المعاصرة لم تقتصر على تحليل القانون كأداة للحكم والسيطرة، بل أيضًا اهتمت بكيفية تعبيره عن الأخلاق والعدالة في سياق الحقوق الفردية.

القانون والأخلاق: الأسس الفلسفية

من أبرز المفاهيم الفلسفية التي تعاطت مع إشكالية القانون وحقوق الأفراد هي علاقة القانون بالأخلاق. يرى العديد من الفلاسفة المعاصرين أن القانون لا يمكن أن يُفهم بمعزل عن الأخلاق، حيث يُفترض أن يكون للقانون دور في تجسيد القيم الأخلاقية في المجتمع. على سبيل المثال، **جون رولس** في كتابه "نظرية العدالة" (1971)، دعا إلى أن النظام القانوني يجب أن يعكس "مباديء العدالة" التي تضمن حقوق الأفراد وحريتهم. يرى رولس أن العدالة هي المبدأ الأسمى الذي ينبغي أن يُسترشد به في التشريع ووضع القوانين. بناءً على ذلك، يطرح رولس مبدأ "العدالة كإنصاف"، الذي يسعى لتحقيق الحد الأدنى من المساواة بين الأفراد في الوصول إلى الفرص والمزايا الاجتماعية، مع ضمان عدم التسبب في ظلم الأضعف.

من جهة أخرى، يُعتبر **إيمانويل كانط** أحد الفلاسفة الذين تعاطوا مع إشكالية العلاقة بين القانون وحقوق الأفراد في إطار منطق الحقوق الطبيعية. يرى كانط أن هناك حقوقًا فردية غير قابلة للتصرف يجب أن يُحترمها القانون، مثل حق الفرد في حريته وملكيته. ومن خلال هذا المنظور، يصبح القانون آلية لحماية هذه الحقوق ضد التعديات التي قد تقوم بها الدولة أو الأفراد الآخرين. كانط أيضًا يضع أساسًا أخلاقيًا للقانون، حيث يرى أن الشخص يجب أن يُعامل كغرض في حد ذاته، وليس كوسيلة لتحقيق غايات أخرى.

الديمقراطية وحقوق الأفراد: ضمان الحريات

واحدة من القضايا الرئيسية في الفلسفة المعاصرة هي كيفية ضمان حقوق الأفراد في ظل الأنظمة الديمقراطية. فالديمقراطية، بما هي نظام سياسي يعتمد على حكم الأغلبية، قد تُؤدي أحيانًا إلى تهديد حقوق الأفراد والأقليات، خاصة عندما تكون مصالحهم في مواجهة الأغلبية .**جوزيف راتزل**، الفيلسوف السياسي الألماني، ناقش هذا الموضوع في سياق تحليل الأنظمة الديمقراطية، حيث أشار إلى أن الديمقراطية يجب أن تضمن أن الحقوق الأساسية للأفراد تظل محمية حتى أمام الأغلبية. لذلك، من الضروري أن يحتوي النظام القانوني الديمقراطي على آليات تضمن عدم تعدي الأغلبية على الحقوق الأساسية للأفراد.

أما **حنا أرندت**، فهي تركز على مفهوم "الحقوق الإنسانية" في سياق الفلسفة السياسية الحديثة، حيث ربطت بين الحرية وحقوق الأفراد والدولة الحديثة. ترى أرندت أن حقوق الإنسان لا تقتصر فقط على حق الأفراد في الحياة والحرية، بل تشمل أيضًا الحق في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي. في هذا السياق، يكون القانون أداة مهمة لضمان حرية الأفراد وحمايتهم من التعديات المحتملة، سواء من قبل الدولة أو من خلال أي شكل آخر من أشكال السلطة.

الفلسفة الماركسية: نقد القانون والدولة

من جهة أخرى، لا تتفق الفلسفة الماركسية مع الفلسفات الليبرالية أو الديمقراطية في نظرتها إلى العلاقة بين القانون وحقوق الأفراد. يعتبر **كارل ماركس** أن القانون في الأنظمة الرأسمالية هو أداة من أدوات الطبقات الحاكمة للحفاظ على مصالحها والسيطرة على الطبقات الدنيا. وفي نظره، لا يمكن الحديث عن حقوق حقيقية للأفراد في ظل النظام الرأسمالي، لأن هذا النظام يستند إلى الاستغلال الطبقي. القانون، من منظور ماركسي، ليس أداة لتحقيق العدالة، بل هو أداة لخدمة مصالح الطبقة الرأسمالية.

من هذا المنطلق، لا بد من إعادة صياغة مفهوم القانون في سياق الاشتراكية التي يسعى فيها العمال إلى إقامة دولة لا تهدف فقط إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية ولكن أيضًا إلى القضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية. بناءً على هذا، يرفض ماركس فكرة الحقوق الفردية كما يتم تصورها في الفكر الليبرالي، ويعتمد بدلاً من ذلك على الحقوق الجماعية التي تتعلق بالعدالة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية[1].

النقد النسوي: القانون وحقوق المرأة

فيما يتعلق بحقوق الأفراد، لا يمكننا إغفال الفلسفة النسوية التي قدمت نقدًا لاذعًا للقوانين التي تمارس التمييز ضد النساء. ترى **سيمون دي بوفوار**، في كتابها "الجنس الثاني"، أن القوانين التي تحكم المجتمع هي نتاج للهيمنة الذكورية التي تُكرس اللامساواة بين الجنسين. فمن خلال القانون، يتم تنظيم الأدوار الاجتماعية بطريقة تميز ضد النساء، وتحصرهن في أدوار اجتماعية تقليدية. الفلسفة النسوية الحديثة تدعو إلى إعادة هيكلة القوانين بما يضمن حقوق المرأة في مجالات الحياة كافة، بدءًا من الحقوق المدنية والسياسية وصولًا إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

القانون وحقوق الأفراد في العولمة

في عصر العولمة، أصبح سؤال حماية حقوق الأفراد في ظل قوانين الدول يتطلب إعادة نظر في مفهوم السيادة الوطنية. فقد أدت العولمة إلى تحول في العلاقة بين الدولة والقانون الدولي .**مايكل والد** يناقش هذا الموضوع في كتاباته، حيث يرى أن حقوق الأفراد أصبحت أكثر ارتباطًا بالقانون الدولي، خاصة في ظل القضايا التي تتجاوز حدود الدولة مثل حقوق الإنسان، التغيرات المناخية، والهجرة. في هذا السياق، يتطلب ضمان حقوق الأفراد وجود تنسيق بين الأنظمة القانونية المحلية والدولية من أجل حماية حقوق الإنسان على مستوى عالمي[2].

الخلاصة

تُعد إشكالية القانون وحقوق الأفراد أحد المواضيع الرئيسية في الفلسفة المعاصرة. في الفلسفات الليبرالية، يُنظر إلى القانون كأداة لحماية الحقوق الفردية وضمان العدالة والمساواة. في المقابل، تركز الفلسفة الماركسية على نقد القانون باعتباره أداة لإدامة النظام الطبقي في المجتمعات

[1] محمد حسن دخيل: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة، منشورات الحلبي الحقوقية، العراق.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

الرأسمالية. كما أن النقد النسوي يقدم رؤية خاصة حول كيفية تأثير القانون في تعزيز اللامساواة بين الجنسين. وفي عصر العولمة، تتطلب حماية حقوق الأفراد تحديثًا لمفاهيم السيادة والقانون الدولي. في النهاية، تبقى إشكالية القانون وحقوق الأفراد موضوعًا حيًا يتطلب تفكيرًا نقديًا دائمًا لتطوير الأنظمة القانونية التي تحقق العدالة للجميع.

محاضرة 13: المواطنة والعولمة:

تمهيد:

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، باتت إشكالية **المواطنة** و**العولمة** من القضايا المركزية التي تناولتها الفلسفة المعاصرة. فالمواطنة، في معناها التقليدي، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالهوية الوطنية وحقوق الأفراد في سياق الدولة. لكن مع صعود العولمة، بدأت هذه الإشكالية تتخذ أبعادًا جديدة، حيث تداخلت الهويات الوطنية مع الهويات العالمية، وأصبح من الصعب الفصل بين حقوق الأفراد في الدولة وحقوقهم في المجتمع الدولي. ومن هنا بدأ الفلاسفة المعاصرون في إعادة التفكير في مفهوم المواطنة في سياق العولمة، وكيفية التوازن بين الولاء الوطني والمتطلبات العالمية.

المواطنة في ظل العولمة: تحديات جديدة

العولمة، بما هي ظاهرة تزايد الترابط بين الشعوب والثقافات والدول، قد شكلت تحديًا حقيقيًا لمفهوم المواطنة التقليدي. ففي النظام العالمي الذي تزداد فيه التنقلات بين الدول ويُنظر فيه إلى الدول كجزء من شبكة اقتصادية وسياسية دولية، أصبح مفهوم المواطنة يرتبط بشكل متزايد بالحقوق العالمية، وليس فقط بالحقوق التي يُمنحها الفرد من قبل الدولة الوطنية .**الفلاسفة الليبراليون** مثل **جون رولس** عملوا على معالجة هذا التحدي في إطار مفهومي "العدالة العالمية" و"المواطنة العالمية". في كتابه "نظرية العدالة" (1971)، حدد رولس مبدأ العدالة الذي يأخذ في الاعتبار عدم المساواة العالمية[1]، ويدعو إلى تحقيق العدالة ليس فقط ضمن الدولة الوطنية، بل على مستوى

[1] هارالد موللر: تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، تر: إبراهيم أبو هشهش، دار الكتاب الجديد المتحدة، الرياض، السعودية.

العالم. وهو يرى أنه لا بد من وجود آليات دولية تضمن توزيعًا عادلًا للموارد والفرص بين مختلف الأمم.

لكن **ميشيل فوكو**، وهو من الفلاسفة الذين تناولوا قضية السلطة والعلاقات الاجتماعية في العولمة، ركز على كيفية تأثير الأنظمة العالمية على تشكيل الهوية الوطنية وحقوق الأفراد. ففي إطار نظرياته عن السلطة والمعرفة، أشار فوكو إلى أن العولمة لا تعني فقط تداخل الاقتصاد والسياسة بين الدول، بل أيضًا تداخل الهويات والأيديولوجيات. يساهم النظام العالمي في نشر أنماط جديدة من التفكير والثقافة التي تؤثر على الهويات الوطنية، مما يؤدي إلى "تفكيك" مفهوم المواطنة الوطني التقليدي.

الولاء الوطني والعالمي: إعادة تعريف المواطنة

أحد المحاور الأساسية التي طرحها الفلاسفة المعاصرون هو كيفية إعادة تعريف مفهوم **المواطنة** في عصر العولمة. في النظريات التقليدية، يُعتبر الفرد مواطنًا لدولة معينة ويحمل جميع الحقوق والواجبات التي يوفرها له النظام السياسي للدولة. لكن مع تفاقم العولمة، أصبحت هذه الرؤية تتعرض للتحدي .**آمارتيا صن**، الفيلسوف الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل، يقدم نظرة متعددة الأبعاد لمفهوم المواطنة، حيث يرى أن الهوية الوطنية ليست هي العنصر الوحيد الذي يشكل مواطنة الفرد. بدلاً من ذلك، يشدد على "القدرة" أو "الفرص" التي يُمنحها الفرد في أي مجتمع، سواء كان هذا المجتمع محليًا أو عالميًا. بالنسبة لصن، المواطنة لا تتعلق بالانتماء إلى دولة معينة فقط، بل تشمل أيضًا الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على حياتهم، بغض النظر عن الحدود الجغرافية.

اليورغن هابرماس، الفيلسوف الألماني المعروف بنظرياته حول الديمقراطية والاتصال الاجتماعي، يركز أيضًا على التحديات التي تطرحها العولمة في سياق المواطنة. هابرماس يعارض الفكر التقليدي القائل بأن المواطنة هي حق حصري ينتمي إلى الدولة القومية. يرى أن المواطنة يجب أن تتوسع لتشمل حقوق الأفراد في سياق عالم معولم. ولتحقيق هذا، يشير إلى ضرورة بناء "المواطنة العالمية"، التي تقوم على فكرة التواصل والحوار بين الثقافات المختلفة. بناءً على هذه الرؤية، لا

يجب أن يكون هناك تناقض بين الولاء الوطني والمواطنة العالمية، بل يجب أن يسهم التفاعل بين المواطنين على مستوى عالمي في تعزيز حقوق الأفراد وإعادة تعريف مفهوم الدولة.

المواطنة في العولمة: قضايا الهويات الثقافية والإثنية

أحد الجوانب الأخرى المهمة التي يعالجها الفلاسفة المعاصرون عند مناقشة المواطنة والعولمة هو تأثير الهويات الثقافية والإثنية على مفهوم المواطنة. ففي العالم المعاصر، أصبحت القضايا المتعلقة بالهويات العرقية والدينية واللغوية أكثر بروزًا، وأصبح من الواضح أن المواطنة في العديد من الدول لا يمكن أن تُفهم فقط من خلال الانتماء السياسي أو الجغرافي، بل أيضًا من خلال الانتماء الثقافي.

شارلز تايلور، الفيلسوف الكندي، يعتبر أن العولمة قد أوجدت صراعًا بين الهويات الثقافية المحلية والعالمية. ففي إطار العولمة، تتعرض الهويات الثقافية المحلية لضغوط كبيرة، مما يخلق تحديات للمجتمعات التي تسعى للحفاظ على تماسكها الثقافي من جهة، وفي الوقت نفسه، تكون جزءًا من الشبكة العالمية. تايلور يدعو إلى الاعتراف بتعدد الهويات، مؤكدًا أن المواطنة لا يجب أن تُفرض وفقًا لقوالب ثقافية أحادية، بل ينبغي أن تكون مرنة بما يسمح بالتنوع الثقافي ضمن إطار الدولة والعالم.

الاستجابة لأزمة اللاجئين والهجرة: المواطنة على المستوى العالمي

في سياق العولمة، تزايدت حركة الهجرة بشكل ملحوظ، مما يطرح تحديات جديدة بشأن المواطنة وحقوق الأفراد في عالم غير مستقر اقتصاديًا وسياسيًا .**دانييل فريدمان** و**سارة هارديك** في كتاباتهما، يطرحان تساؤلات عن كيفية ضمان حقوق الأفراد الذين لا يمتلكون جنسية معينة أو لا ينتمون إلى دول محددة. وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري إعادة النظر في الحقوق السياسية للأفراد الذين يعيشون في دول لا يحملون جنسيتها، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين[1].

علاوة على ذلك، يرى **كلاوديو نوفاكي**، في دراساته عن الهجرة والمواطنة، أن العولمة قد تخلق فئة جديدة من المواطنين الذين لا ينتمون إلى دولة واحدة، بل إلى مجموعة من الدول أو حتى لا دولة على الإطلاق. في هذا السياق، أصبح من الضروري تأسيس "حقوق إنسان عالمية" تضمن لجميع الأفراد، بغض النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم الوطني، حقوقهم الأساسية في حياة كريمة وآمنة.

[1] هارالد موللر: تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، تر: إبراهيم أبو هشهش، دار الكتاب الجديد المتحدة، الرياض، السعودية.

الخلاصة

في الفلسفة المعاصرة، تتناول إشكالية المواطنة والعولمة العديد من المفاهيم الجديدة التي تعكس التغيرات التي تشهدها المجتمعات في ظل التحولات العالمية. تعد العولمة تحديًا حقيقيًا لمفهوم المواطنة التقليدي الذي يرتبط بالحدود الوطنية، مما يتطلب من الفلاسفة إعادة التفكير في كيفية ضمان حقوق الأفراد في عالم مترابط يتداخل فيه المحلي والعالمي. من خلال أفكار مثل "المواطنة العالمية" و"العدالة العالمية"، سعت الفلسفة المعاصرة إلى إيجاد توازن بين الولاء الوطني والحقوق العالمية، مع التركيز على أهمية الاعتراف بتنوع الهويات الثقافية والإثنية في سياق العولمة.

محاضرة 14: الحرب والسلم:

تمهيد:

تُعد إشكالية **الحرب والسلم** من القضايا الجوهرية التي تناولتها الفلسفة المعاصرة، حيث أثيرت بشكل متزايد في ظل التحديات السياسية والعسكرية التي واجهتها البشرية في القرن العشرين. تتعامل الفلسفة المعاصرة مع هذه الإشكالية من خلال تفكيك الأسباب العميقة للحروب، ودراسة طرق ضمان السلم والأمن العالميين. تتعدد أوجه تعاطي الفلاسفة مع الحرب والسلم، ابتداءً من التساؤلات حول مشروعية الحرب وصولًا إلى البحث عن سبل لتحقيق السلام الدائم.

مشروعية الحرب: فلسفات الحرب العادلة

من أبرز القضايا التي تناولتها الفلسفة المعاصرة هي مشروعية الحرب، وهل يمكن تبرير الحرب في سياقات معينة، أم أن السلم هو الحل الأمثل دومًا؟ كان **مفهوم الحرب العادلة** أحد المواضيع التي لقيت اهتمامًا كبيرًا بين الفلاسفة في العصور الحديثة والمعاصرة. يعتمد هذا المفهوم على فكرة أن الحرب قد تكون مبررة أخلاقياً فقط إذا كانت تستوفي شروطًا معينة، مثل الدفاع عن النفس أو حماية الأبرياء من الظلم. في هذا السياق، نجد أن **أوغستينوس** و**توما الأكويني** كانا من أوائل الفلاسفة الذين طوروا فكرة "الحرب العادلة" من الناحية الدينية والفلسفية. لكن في الفلسفة المعاصرة، يعاد النظر في هذه الفكرة بشكل نقدي[1].

في القرن العشرين، ركز العديد من الفلاسفة المعاصرين على مشروعية الحرب في سياق التحديات السياسية الحديثة .**ميشيل فوكو**، على سبيل المثال، ركز على مفهوم "الحرب كأداة

[1] إيمانويل كانط: مشروع للسلام الدائم، تر: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952، ص21 وما بعدها.

للسلطة"، حيث رأى أن الحروب الحديثة ليست مجرد صراعات بين دول بل هي تعبير عن الصراع الداخلي الذي يسعى من خلاله الأقوياء إلى فرض سلطتهم. بالنسبة لفوكو، فإن الحرب الحديثة تعكس الصراعات السياسية والتقنية التي تهدف إلى تشكيل الهويات الوطنية والسياسية.

أما **هانز مورغانثو** في كتابه "السياسة بين الأمم" (1948)، فقد أكد أن الصراع الدولي جزء لا يتجزأ من الطبيعة البشرية، وأن الحروب تنشأ بسبب المنافسة على السلطة والموارد. لكن مورغانثو شدد أيضًا على أن الحروب يمكن أن تُفهم ضمن إطار القوى الدولية والأنظمة السياسية السائدة، ولا يمكن أن تكون مجرد تعبير عن نزعة بشرية فطرية. لذلك، يرى أن التوازن بين القوى العالمية يجب أن يُنظم من خلال الدبلوماسية لتجنب الحروب.

السلام والتعاون الدولي: السعي نحو السلم الدائم

في مقابل الطرح التقليدي الذي يُبرر الحرب كأداة دفاعية أو استراتيجية، يعكف العديد من الفلاسفة المعاصرين على التفكير في كيفية تجنب الحروب وتحقيق السلام العالمي .**إيمانويل كانط** كان من أبرز الفلاسفة الذين تناولوا مفهوم السلام الدائم، حيث اقترح في كتابه "مشروع من أجل السلام الدائم" (1795) أن السلام الدائم بين الدول لا يتحقق إلا من خلال إنشاء اتحاد دولي قائم على مبادئ العدالة وحكم القانون. وقد اعتبر كانط أن المؤسسات الدولية مثل **الاتحاد الأوروبي** أو **عصبة الأمم** يمكن أن تُسهم في تجنب الحروب بين الدول، حيث أن وجود قوانين دولية مشتركة سيمكن الدول من حل النزاعات عبر الطرق السلمية.

وفي الفلسفة السياسية المعاصرة، يُعتبر **جون رولس** أحد الفلاسفة الذين تناولوا السلم من زاوية العدالة العالمية. في كتابه "نظرية العدالة" (1971)، أكد رولس على أن النظام الدولي يجب أن يحقق العدالة بين الأمم لتحقيق السلام العالمي. بناءً على فكرة العدالة كإنصاف، رأى رولس أن الدول يجب أن تُلزم نفسها بمعايير دولية تحترم حقوق الإنسان وتضمن السلم الدائم. كما قدم رولس ما يُعرف بمفهوم "السلام الديمقراطي"، وهو القائل إن الديمقراطيات ذات الأنظمة السياسية التعددية لا تميل عادة إلى شن الحروب ضد بعضها البعض، بل تحل نزاعاتها عبر الحوار والتفاهم المشترك.

أما **هابرماس**، الذي يعتبر من أبرز المفكرين في الفلسفة المعاصرة، فقد قدم نظرية في "السلام الدائم" تعتمد على مفهوم التواصل والاتصال بين الشعوب. في نظرية **الفعل التواصلي** التي وضعها، يرى هابرماس أن الحوار بين الثقافات والشعوب هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام.

بحسب هابرماس، لا يمكن أن يتحقق السلام العالمي دون وجود فهم مشترك بين الشعوب حول مفاهيم العدالة والحقوق الإنسانية، ولذلك يجب أن تُقام مؤسسات دولية تعتمد على الحوار المستمر وتبادل الأفكار لتحقيق السلم الدائم.

الفكر الماركسي والحرب: الصراع الطبقي والحروب الإمبريالية

في الإطار الماركسي، تعتبر الحروب نتيجة للصراع الطبقي والتحولات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات الرأسمالية. يرى **كارل ماركس** أن الحروب الإمبريالية، التي تندلع بين القوى الاستعمارية الكبرى، هي انعكاس للتنافس على الأسواق والمصادر الطبيعية. بالنسبة للماركسيين، فإن الحرب هي أداة من أدوات النظام الرأسمالي للحفاظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية. ولذلك، يرى **أنطونيو غرامشي** و**لوي ألتوسير** أن الحروب العالمية لا تكون مجرد نزاعات بين دول، بل هي صراع من أجل السيطرة على الاقتصاد العالمي وموارده.

في هذا السياق، من المفترض أن الحرب لن تنتهي إلا عندما يحدث التحول الجذري في النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي، ويختفي الاستغلال الطبقي. الفكرة الأساسية هي أن الحرب، بمفهومها الإمبريالي، هي في جوهرها آلية تهدف إلى تعزيز الاستغلال وإدامة الهيمنة.

الحرب النووية والعواقب الكونية: الفلسفة في مواجهة التهديدات الحديثة

تواجه الفلسفة المعاصرة أيضًا إشكالية جديدة في سياق الحروب الحديثة، وهي **التهديد النووي** .في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استخدام الأسلحة النووية، أصبحت هناك نقاشات فلسفية حول التأثيرات الكارثية للأسلحة النووية على السلم العالمي .**جاك دريدا** و**بول ريكور** تناولا تأثير الأسلحة النووية على فكرة السلم، حيث أكد دريدا على أن الأسلحة النووية تشكل تهديدًا وجوديًا للبشرية، وهو ما يدفع نحو ضرورة تطوير استراتيجيات سلمية تهدف إلى التخلص من هذه الأسلحة أو الحد من استخدامها.

في هذا السياق، يركز الفلاسفة المعاصرون على **السلام الكوني**، وهو فكرة تسعى إلى تحجيم أو منع استخدام الأسلحة النووية من خلال المعاهدات الدولية مثل **معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية** .(NPT)هذه المعاهدات تهدف إلى الحد من التسلح النووي وتحقيق نظام عالمي يسعى إلى حماية البشرية من تهديد الحروب النووية[1].

خلاصة

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

تعاطت الفلسفة المعاصرة مع إشكالية الحرب والسلم من خلال عدة محاور، بدءًا من **مشروعية الحرب** وضرورة ضمان السلم، وصولًا إلى **تحقيق السلام الدائم** من خلال الحوار والمؤسسات الدولية. كما أن الفلسفة المعاصرة تتبنى توجهات نقدية حيال الحروب الإمبريالية والصراع الطبقي، مؤكدة على ضرورة إيجاد حلول عالمية تعزز العدالة وحقوق الإنسان. في ظل التحديات الحديثة، مثل التهديد النووي، يرى الفلاسفة أن السلم يجب أن يُبنى على أسس قانونية دولية تشارك فيها جميع الدول لضمان أمن الإنسان واستقراره.

خاتمة:

يمكن استخلاص جملة من النتائج من دراسة و تأمل الفكر الفلسفي السياسي:

1. **تعدد الرؤى حول السلطة** :تُظهر دراسة الفكر الفلسفي السياسي تعددًا في النظريات المتعلقة بالسلطة، فبينما يرى بعض الفلاسفة أن السلطة يجب أن تكون في يد الحاكم القوي، يصر آخرون على ضرورة توزيع السلطة بشكل يضمن حرية الأفراد وحقوقهم.
2. **الدولة كمفهوم مركزي** :تتراوح التصورات حول دور الدولة بين فلاسفة يرونها أداة لتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وبين من يعتبرونها وسيلة للهيمنة والقمع. فقد أظهر **هوبز** أهمية الدولة لحفظ الأمن، بينما نجد في **روسو** رؤية أكثر تفاؤلاً حول دور الدولة في التعبير عن الإرادة العامة.
3. **العلاقة بين الفرد والمجتمع** :يُبرز الفكر السياسي الفلسفي أهمية العلاقة بين حقوق الفرد وواجباته تجاه المجتمع. الفلاسفة مثل **جون لوك** و**جان جاك روسو** أكدوا على فكرة العقد الاجتماعي كمؤسسة توازن بين حقوق الفرد وحاجات المجتمع.
4. **العدالة وتوزيع الثروات** :طرح الفلاسفة مسألة العدالة وسبل تحقيقها في المجتمع .**جون رولس**، في نظرية العدالة، قدم مبدأ "العدالة كإنصاف"، الذي يدعو إلى توزيع عادل للموارد بما يحقق مصلحة الأفراد الأكثر حاجة.
5. **الديمقراطية والمشاركة السياسية** :**الديمقراطية** كانت موضوعًا رئيسيًا في الفكر الفلسفي السياسي، حيث تناول الفلاسفة أهمية المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات .**أرسطو** و**أفلاطون** كانا من أول من طرح مسألة أفضل أشكال الحكم، بينما تطور هذا المفهوم ليشمل الحريات السياسية وحقوق الأفراد في العصر الحديث.

6. **الحرية** :تعد **الحرية** أحد أهم القيم التي شغلت الفلاسفة السياسيين .**إسحاق نيوتن** و**إيمانويل كانط** تحدثا عن حرية الإرادة كشرط أساسي للتطور الفردي. بينما طرح **هيجل** فكرة الحرية باعتبارها تتجسد في تحقيق الذات داخل الدولة.
7. **العولمة وأثرها على السياسة** :في العصر المعاصر، أصبحت العولمة موضوعًا رئيسيًا في الفلسفة السياسية، حيث يناقش الفلاسفة كيف أثرت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية والمواطنة .**ميشيل فوكو** و**أنتونيو غرامشي** قدما رؤى نقدية عن تأثير القوى العالمية على الهويات الثقافية والسياسية.
8. **حقوق الإنسان** :الفلسفة المعاصرة تسلط الضوء على حقوق الإنسان باعتبارها أداة أساسية لتحقيق العدالة في المجتمع. قدم **إيمانويل كانط** و**جون رولس** رؤى حول ضرورة احترام الحقوق العالمية لكل الأفراد.
9. **السيادة والنظام الدولي** :تطرح الفلسفة السياسية الحديثة الإشكالية حول سيادة الدولة في سياق النظام الدولي. فبينما يعتقد البعض أن السيادة يجب أن تظل محمية، يروج البعض الآخر لفكرة ضرورة التعاون الدولي لتحقيق السلام المستدام.
10. **الحرب والسلم** :يُنظر في الفكر الفلسفي السياسي إلى الحرب كظاهرة يجب فهم أسبابها ومبرراتها، وما إذا كانت هناك طرق لتحقق السلام العادل .**كانط** دعا إلى اتحاد دولي من أجل تحقيق السلم الدائم، بينما انتقد **ماركس** الحروب باعتبارها أدوات للصراع الطبقي.
11. **العدالة الاجتماعية** :غالبًا ما يُعتبر **العدالة الاجتماعية** ركيزة أساسية في الفكر السياسي، حيث يطرح الفلاسفة أفكارًا متعددة حول كيفية تنظيم المجتمع لتوزيع الثروات وتحقيق المساواة.
12. **النظريات الطوباوية مقابل الواقعية السياسية** :تبرز الفرق بين الفلسفات الطوباوية التي تصور مجتمعات مثالية (مثل أفكار **أفلاطون** (وبين النظريات الواقعية التي تؤكد على تطبيق السياسات في سياق التحديات الواقعية (مثل آراء **ماكيافيلي**).
13. **التعددية السياسية** :الفلسفة السياسية المعاصرة تؤكد على أهمية التعددية السياسية باعتبارها أساسًا لحماية الحرية وتعزيز التنوع الثقافي والفكري داخل المجتمع.

14. **التفاعل بين الاقتصاد والسياسة** :تأثير الاقتصاد على السياسة كان موضوعًا محوريًا في الفكر الفلسفي السياسي، حيث أكد الفلاسفة على أن التفاوت الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى أزمات سياسية، كما هو الحال في تحليلات **كارل ماركس** و**ماكس فيبر**.
15. **المواطنة والعولمة** :كما أظهرت الفلسفة المعاصرة، أصبحت المواطنة مفهوماً متغيرًا في سياق العولمة .**آمارتيا صن** و**جون رولس** طرحا أهمية حقوق الإنسان في التعامل مع قضايا مثل الهجرة واللاجئين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو ريان محمد علي: تاريخ الفكر الفلسفي، ج1، من طاليس إلى أفلاطون، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1987.
2. أبو نصر الفارابي: كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة، دار المشرق، بيروت.
3. أحمد داوود اوغلو: الفلسفة السياسية. تر: إبراهيم البيومي غانم، تقديم: محمد عمارة، مكتبة الشروق الدولية.
4. أرسطو طاليس: في السياسة، ترجمه عن الإغريقية جول بارتلمي سانتهيلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.

6. أفلاطون: الجمهورية (تقديم جيلالي اليابس)، الأنيس، سلسلة العلوم الإنسانية، تحت إشراف علي الكنز، الجزائر: طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1990.
7. أفلاطون: الجمهورية، تر: فؤاد زكرياء، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1968.
8. أفلاطون: هيبياس الكبرى (نقلها إلى العربية شوقي داود تمراز)، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1994.
9. أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، مصر، 1987.
10. إيتين جلسون: الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط، تر: إمام عبد الفتاح إمام. لتنوير للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1990.
11. إيمانويل كانط: مشروع للسلام الدائم، تر: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952.
12. باروخ اسبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكرياء، التنوير، بيروت، لبنان، 2005.
13. برهييه إيميل: تاريخ الفلسفة، الجزء الأول، الفلسفة اليونانية والرومانية، تر: جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، 1982.
14. بونوا سبينوزا: توماس هوبز، تر: جورج كتورة، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان.
15. بيار بورديو: عن الدولة دروس في الكوليج دو فرانس (1989-1992)، تر: نصير مروة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2016.
16. توماس هوبز: اللفياثان. الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب وبشرى صعب، كلمة، أبو ظبي، إ ع م، ط1، 2011.
17. جان جاك روسو: العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، مكتبة النافذة، مصر.
18. جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ترجمة: جلال الدين العروسي، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1971.

19. جون لوك: الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، تر: محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر.
20. جونو وبوجوان: تاريخ الفلسفة والعلم في أوروبا الوسيطية، تر: علي زيعور وعلي مقلد، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993م.
21. حامد عبد الحمزة العلي: جدلية الفلسفة السياسية والمنهج عند هيجل، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، ناشرون، الجزائر، 2017.
22. **حمود علي خير: مدخل إلى أنظمة الحكم السياسية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2018.**
23. خديجة زتيلي وآخرون: الفلسفة السياسية المعاصرة وإشكالياتها. قضايا وإشكاليات، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2014.
24. رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء: ج1، إعداد وتحقيق: عارف تامر، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1989.
25. زينب عفيفي: ابن باجة وآراؤه الفلسفية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.
26. علي المحمودي: نظرية الحرية في الفلسفة السياسية من منظار هوبز ولوك، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2015.
27. فريد العليبي: رؤية ابن رشد السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية.
28. مصطفى بن تمسك: ابن رشد. السياسة والدين بين الفصل والوصل، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.
29. فؤاد البعلى: فلسفة إخوان الصفا الاجتماعية والأخلاقية، مطبعة المعارف، بغداد، 1958.
30. كارل ماركس: رأس المال، المجلد الأول، عملية إنتاج رأس المال، تر: فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2013.
31. كامل حمود: دراسات في تاريخ الفلسفة العربية، دون طبعة، دار الفكر اللبناني، دون سنة.
32. كريستيان دو لا كومباني: الفلسفة السياسية اليوم. أفكار مجادلات رهانات، تر: نبيل سعد، الناشر: علي مولا.
33. ليو شتراوس وجوزيف كروبسي: تاريخ الفلسفة السياسية، ج1، من ثيو كيديديدس حتى اسبينوزا، تر: محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم إمام عبد الفتاح إمام.

34. ليو شتراوس وجوزيف كروسبي: تاريخ الفلسفة السياسية، ترجمة: محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم: إمام عبد الفتاح، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المجلس العالمي للثقافة، القاهرة، 2005.
35. محمد بزشكي: ماهية الفلسفة السياسية في الحضارة الإسلامية، تر: علي آل دهر الجزائري، سلسلة الدراسات الحضارية، مكتبة مؤمن قريش، ط1، بيروت، لبنان، 2015.
36. محمد حسن دخيل: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة، منشورات الحلبي الحقوقية، العراق.
37. محمد ممدوح علي عبد المجيد: فلسفة القانون بين أفلاطون وشيشرون، الناشر: المكتبة المصرية.
38. مصطفى عبد الرزاق: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966.
39. هارالد موللر: تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، تر: إبراهيم أبو هشهش، دار الكتاب الجديد المتحدة، الرياض، السعودية.
40. هالة أبو الفتوح أحمد: فلسفة الأخلاق والسياسة، المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية.
41. وليم كلي رايت: تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: محمود سيد أحمد. التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

فهرس المحاضرات

مقدمة 4

في طبيعة العلاقة بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية: 4

الجذور التاريخية للفلسفة السياسية..... 4
الفلسفة السياسية في العصر الحديث 4
المفاهيم الأساسية في الفلسفة السياسية..... 5
المدارس الفكرية الرئيسية في الفلسفة السياسية 5
أهمية الفلسفة السياسية 6
الفروقات بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية 6

التداخلات بين الفلسفة السياسية والعلوم السياسية 7
أمثلة على التداخلات والفروقات 8

محاضرة 1: معالم الفلسفة السياسية في الفكر الشرقي القديم 10

تمهيد: 10

كونفوشيوس 10

.1مفهوم الحاكم الفاضل 10
.2أهمية الأخلاق في الحكم 11
.3رفض الحكم بالقوة 11
.4أهمية التعليم في السياسة 11
.5دور الأسرة كنموذج للحكم 11
.6السياسة والتوافق الاجتماعي 11

المحاضرة 2: الفلسفة السياسية في العصر اليوناني. 12

تمهيد: 12

1-العدالة والقانون: 12
2-طبيعة السلطة والشرعية: 12
3-المدينة الفاضلة: 13
4-العلاقة بين الفرد والدولة: 13
5-الفضيلة والتعليم: 13
6-الديمقراطية وحدودها: 13
7-الطبيعة البشرية والسياسة: 13

1/- المدرسة السوفسطائية: 14

.1النسبية السياسية 14
.2السلطة والقوة 14
.3دور الخطابة في السياسة 14
.4نقد الديمقراطية التقليدية 14
.5القانون والطبيعة 15
خاتمة 15

2/- أفلاطون: 15

.1مفهوم العدالة..... 15

.2مفهوم الملك الفيلسوف..... 16

.3نقد الديمقراطية..... 16

.4أهمية التعليم..... 16

.5الدولة المثالية..... 17

.6دور الفن والأساطير..... 17

المبادئ الأساسية للدولة المثالية 17

حكم الفلاسفة الملوك 18

نقد أنظمة الحكم الأخرى..... 18

الخاتمة 19

3/- الدولة والسياسة عند أرسطو: 19

المحاضرة 3: الفكر السياسي الروماني: 21

الفكر السياسي والاجتماعي عند شيشرون 22

.1الجمهورية وسيادة القانون 22

.2مفهوم العدالة والأخلاق في السياسة 22

.3دور المواطن والمشاركة السياسية 22

.4العلاقة بين الفلسفة والسياسة 23

.5نقد الطغيان والاستبداد 23

خاتمة 23

محاضرة 4: الفلسفة السياسية في العصر المسيحي الوسيط 23

.1تأثير المسيحية على الفلسفة السياسية..... 24

.2التيارات الرئيسية في الفلسفة السياسية في العصور الوسطى 24

.3دور الملك والكنيسة..... 24

.4الفلسفة السياسية في العصور الوسطى وتأثيراتها..... 25

اوغسطين 25

طبيعة الدولة في فلسفة القديس أوغسطين 25

تمهيد: 25

1.طبيعة الدولة في فلسفة القديس أوغسطين 25

2.العلاقة بين الدين والسياسة 26

3.الدولة كوسيلة لتحقيق الخير 27

الخاتمة 28

المحاضرة 5: الفكر السياسي في الإسلام 28

1.مفهوم الدولة المثالية 28

2.دور الدين في السياسة 29

3.العدالة وسيادة القانون 29

4.الخلافة ودور الحاكم 30

5.علاقة الفرد بالدولة 30

6.السلطة السياسية ومفهوم الشورى 31

إخوان الصفا: 31

1.مفهوم الدولة والمجتمع المثالي 31

2.دور الحاكم والقيادة 32

3.العلاقة بين الدين والسياسة 32

4.المساواة والعدالة الاجتماعية 32

5.الإصلاح السياسي والتغيير التدريجي 32

خاتمة 32

الفارابي 33

طبيعة الدولة وفقًا للفارابي 33

الصفات النفسية والجسدية للحاكم 34

الخاتمة 35

ابن باجة 36

الخلاصة 38

ابن رشد: 38

طبيعة الدولة عند ابن رشد 38

صفات الحاكم 39

الخاتمة 40

الفكر السياسي في العصر الحديث 41

محاضرة 6: نظريات العقد الاجتماعي: 41

.1أصول نظرية العقد الاجتماعي 42

أ/- هوبز 42

.1حالة الطبيعة والإنسان قبل وجود المجتمع 42

.2العقد الاجتماعي: من حالة الطبيعة إلى النظام السياسي 43

.3طبيعة العقد وأهمية السيادة 43

.4طبيعة نظام الحكم: الحكم المطلق 43

الخاتمة 44

ب/- جون لوك: 44

.1طبيعة العقد الاجتماعي 45

.2طبيعة العقد وطبيعة نظام الحكم 45

.3الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية 46

.خاتمة 46

ج/- فلسفة العقد الاجتماعي عند جون جاك روسو 47

.1الحالة الطبيعية 47

.2العقد الاجتماعي 48

.3طبيعة العقد ونظام الحكم 48

.4الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية 49

.5الخاتمة 49

محاضرة 7: هيجل: 50

الدولة كتحقيق للحرية 50

الدولة والتاريخ: منطق التطور 50

الفرد والدولة: علاقة التكامل 51

الحرية والسيادة 51

محاضرة 8: كارل ماركس: 52

1. نقد الرأسمالية 52

2.نظرية المادية التاريخية 53

3.نظرية الثورة 53

4. نقد الاقتصاد السياسي..... 53

5.الاغتراب 54

محاضرة 9: الفلسفة السياسية عند باروخ سبينوزا 54

الدولة كآلية لتحقيق الأمن والحرية 54

العقلانية والسياسة 55

الفصل بين الدين والسياسة 55

الحرية والسلطة 56

الفرد والمجتمع 56

قضايا الفلسفة السياسية المعاصرة 57

معالم الفلسفة السياسية في العصر المعاصر 57

1.الفردانية وحقوق الفرد..... 57

2.الديمقراطية وسيادة الشعب 57

3.المساواة والعدالة الاجتماعية 57

4.الليبرالية والرأسمالية 57

5.العقلانية والعلم 58

6.ما بعد الحداثة والنقد للحقائق العالمية 58

7.التعددية الثقافية وسياسة الهوية..... 58

محاضرة 10: الدولة والأمة: 58

التقاطعات بين الدولة والأمة..... 59

الاختلافات بين الدولة والأمة 59

الخلاصة..... 60

محاضرة 11: أنظمة الحكم: 61

الفلسفة السياسية في العصر الحديث: تحولات الديمقراطية..... 61

النقد الماركسي: السلطة الاقتصادية ودور الدولة 61

الليبرالية والفردانية: استعادة المبادئ السياسية 62

الاستبداد والمجتمع التكنوقراطي 62
الخلاصة 62

محاضرة 12: القانون وحقوق الأفراد: 63

القانون والأخلاق: الأسس الفلسفية 63
الديمقراطية وحقوق الأفراد: ضمان الحريات 64
الفلسفة الماركسية: نقد القانون والدولة 64
النقد النسوي: القانون وحقوق المرأة 65
القانون وحقوق الأفراد في العولمة 65
الخلاصة 65

محاضرة 13: المواطنة والعولمة: 66

المواطنة في ظل العولمة: تحديات جديدة 66
الولاء الوطني والعالمي: إعادة تعريف المواطنة 67
المواطنة في العولمة: قضايا الهويات الثقافية والإثنية 68
الاستجابة لأزمة اللاجئين والهجرة: المواطنة على المستوى العالمي 68
الخلاصة 69

محاضرة 14: الحرب والسلم: 69

مشروعية الحرب: فلسفات الحرب العادلة 69
السلام والتعاون الدولي: السعي نحو السلم الدائم 70
الفكر الماركسي والحرب: الصراع الطبقي والحروب الإمبريالية 71
الحرب النووية والعواقب الكونية: الفلسفة في مواجهة التهديدات الحديثة 71
خلاصة 71

خاتمة: 72